الموقف الأردني الرسمي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠٠٨م "صحيفة الدستور أنموذجاً" (*)

غيداء حامد فرج البلتاجي
كلية الآداب
الجامعة الهاشمية– الزرقاء– الأردن

الملخص

ترتكز الدراسة على البحث في الموقف الأردني تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م على المستوى الرسمي، من خلال رصد وتتبع المعلومات الواردة في صحيفة الدستور الأردنية، إذ تناولت الدراسة التعريف بقطاع غزة، والعلاقة التاريخية التي تربط الهاشميين فيه، وأسباب العدوان الإسرائيلي عليه، مع التركيز على الدور الذي بذله الأردن على المستوى الرسمي (القصر، الحكومة، مجلس الأمة) لدعم الفلسطينيين في قطاع غزة وحثهم للوقوف والصمود أمام هذا العدوان، وبيان كيف ساهمت هذه الجهود في قيام الأردن بدور واضح مع الدول العربية الشقيقة باستصدار قرار مجلس الأمن رقم (١٨٦٠) القاضي بالوقف الفوري للعمليات العسكرية، واتاحة المجال للتحركات الدبلوماسية لإحلال الأمن في المنطقة.

مصطلحات أساسية: قطاع غزة، العدوان الإسرائيلي، موقف القصر الملكي، موقف الحكومة، موقف مجلس الأمة

(*) **مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٩) العدد (٤) أبريل ٢٠١٩.**

ABSTRACT

Jordan's Political and Public Response towards Israeli Invasion on Gaza Strip in 2008

"AD-Dustour Daily Jordanian Newspaper as a case Study"

This study aims to investigate the foreign policy responses of Jordan towards Israeli invasion on Gaza Strip in 2008 on the official level. The daily Jordanian Newspaper is the main source for recording the responses. The study included an introduction to Gaza Strip, its historical relations with the Hashemite Kingdom of Jordan and the reasons that led to the conflict between Israel and the government of Gaza.

The main focus of the study was the official Jordanian role represented by the royal palace, the ministries and the parliament, to support the Palestinian people. This study also showed how the Jordanian and Arab led to the launch of the United Nations Resolution 1860 that ordered the immediate cease of military operations and the beginning of political solution.

Key words: Gaza Strip, Israeli Invasion, royal palace, the ministries, the parliament

المقدمة:

ارتبط الأردن قيادة وحكومة بعلاقة وثيقة مع الشعب الفلسطيني، إذ اعتبر القضية الفلسطينية هي حجر الزاوية في سياسته الداخلية والخارجية، وهي جوهر الصراع العربي الإسرائيلي، ولم تتوقف هذه السياسة بعد رحيل الملك الحسين، بل سار الملك عبد الله الثاني جاهداً على نهج الملك الحسين ابن طلال، وكرس الجزء الأكبر من جهوده واتصالاته لحمل القضية الفلسطينية

إلى كافة المحافل الدولية لحشد التأييد الدولي لإيجاد حل عادل ودائم وشامل للصراع العربي الإسرائيلي، ومن هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في الموقف الأردني الرسمي تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م في صحيفة الدستور.

تساؤلات الدراسة:

تهدف الدراسة للإجابة على السؤال البحثي الرئيس الذي يتلخص في: " ما هو الموقف الأردني الرسمي تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م في "صحيفة الدستور"؟، وللإجابة على هذا السؤال البحثي الرئيس، تلزم الإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية الآتية، بحيث سيتم إصابتها أو نفيها من خلال ما سيرد في هذا البحث، وهي:

١- هل كان لارتباط الهاشميين بعلاقة تاريخية قديمة مع مدينة غزة، سبباً في تسميتها بـ" غزة هاشم"؟

٢- هل استطاعت إسرائيل بشن عدوانها على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م تحقيق هدفها الرئيس في تدمير البنية التحتية والعسكرية لحركة حماس؟

٣- هل كان لارتباط الأردن بمعاهدة سلام مع إسرئيل منذ عام ١٩٩٤م سبباً في تحفظ الأردن في مواقفه من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م؟

٤- هل كان الموقف الأردني الرسمي منسجماً مع الموقف الشعبي الأردني تجاه العدوان الإسرائيلي على غزة عام ٢٠٠٨؟

أهمية الدراسة:

شكلت القضية الفلسطينية محوراً مركزياً في سياسة الأردن الخارجية، إذ لم يتوان الأردن عن حمل هذه القضية في كافة تحركاته الدبلوماسية؛ سعياً للوصول إلى الاعتراف بالمظالم المشروعة للشعب الفلسطيني، والوصول إلى الحل العادل الشامل القائم على إعلان الدولتين، هذا الموقف الأردني الثابت شكل السند الحقيقي للشعب الفلسطيني، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة

للأسباب الآتية:

١- لم تنل دراسة الموقف الأردني الرسمي (القصر الملكي، الحكومة، مجلس الأمة) تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م حظها من عناية الباحثين، لذا جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على الموقف الأردني مع بيان الدور الذي بذله الأردن على الصعيد الرسمي لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م.

٢- نظراً لعدم وجود دراسات تناولت مثل هذا الموضوع، فقد ارتكزت الدراسة على رصد وتتبع المعلومات الواردة في صحيفة الدستور، وهي صحيفة يومية سياسية عربية مستقلة صدر العدد الأول في ٢٨ آذار ١٩٦٧ في ٨ صفحات عن الشركة الأردنية للصحافة والنشر، وتأسست بإندماج صحيفتي المنار وفلسطين لتشكل "الدستور" مدرسة الصحافة الأردنية الحديثة، فضلاً عن كونها وريثة لتاريخ وتقاليد صحفية عريقة تعود إلى العام ١٩١٦، لتكون من أعرق الصحف العربية، التي رَسُخت في وجدان القارئ الأردني والعربي وشكلت له المصدر الذي يعتمد عليه في التعرف على أخبار الوطن والعالم.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تناول الموضوعات الآتية:

١- نبذة تاريخية حول مدينة غزة، والعلاقة التاريخية بين الهاشميين وقطاع غزة.

٢- الأهمية العسكرية والتجارية لقطاع غزة.

٣- القوى المسيطرة على مدينة غزة عبر العصور

٤- أسباب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في عام ٢٠٠٨م.

٥- طبيعة الخسائر البشرية والمادية الناجمة عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م.

٦- طبيعة الموقف الأردني الرسمي (القصر الملكي، الحكومة، مجلس الأمة) تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م، ومدى انسجامه مع الموقف الأردني الشعبي.

منهجية الدراسة

استخدمت الدراسة كل من **المنهج التحليلي التاريخي** لتتبع المعلومات المتعلقة بقطاع غزة، وأهميتة الاستراتيجية من الناحية العسكرية والتجارية، والقوى التي سيطرة عليه عبر العصور، وصولاً إلى أسباب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨ مع التركيز على الموقف الأردني بكافة مستوياته تجاه هذا العدوان، إضافة إلى استخدام **المنهج التحليلي الوصفي والمنهج النقدي** من خلال رصد وتتبع المعلومات الواردة في صحيفة الدستور الأردنية لوصف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨، والخسائر البشرية والمادية التي لحقت بقطاع غزة نتيجة هذا العدوان، وتحليل الموقف الأردني الرسمي على كافة المستويات المحلية والدولية تجاه هذا العدوان، من خلال التفسير، والنقد، والاستنباط، للوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت البحث في تاريخ قطاع غزة، وطبيعة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م من حيث الأسباب والنتائج، ومنها:

١- العارف، عارف، **تاريخ غزة**، بيت المقدس، مطبعة دار الأيتام، ١٩٤٣، إذ تناول الكتاب الحديث عن مدينة غزة من حيث تسميتها، وأهميتها، وأين كانت غزة في العهود الغابرة من الكنعانيين وصولاً إلى الفتح الإسلامي، كما تناول الحديث عن النظام الديني الذي ساد في غزة، إضافة إلى الإشارة نحو التقويم الخاص بغزة الذي يدعى التقويم الغزي الذي ارتبط بالأمم التي فتحت غزة، كما تضمن الحديث عن أخلاق الغزيين وطبائعهم.

٢- الكيالي، عبد الحمد (تحرير)، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان)**، ط١، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت،٢٠٠٩، إذ تناول الكتاب دراسة العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨، والأداء السياسي والعسكري والإعلامي الإسرائيلي خلال العدوان وتداعياته، وتقييم للأداء السياسي والعسكري لحركة حماس وفصائل المقاومة الفلسطينية، ثم يعرض موقف السلطة الفلسطينية في رام الله وحركة فتح، والمواقف العربية والإسلامية والدولية من هذا العدوان، كما يتناول دراسة قانونياً حول جرائم الحرب الإسرائيلية جراء العداون على غزة، ومشروع إعادة إعمار القطاع.

٣- عبدالرحمن، بدرية، **الحرب الإسرائيلية ٢٠٠٨-٢٠٠٩ على قطاع غزة في ضوء قواعد القانون الدولي**، جامعة القدس، رسالة ماجستير، ٢٠١١، إذ تناولت الرسالة الحديث عن ماهية الحرب في القانون الدولي، وتحديد مفهوم الدفاع الشرعي عن النفس، وشروطه، وتناولت مضمون الحق في تقرير المصير، ومن ثم دراسة مدى شرعية الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة عام ٢٠٠٨، والممارسات الإسرائيلية خلال هذه الحرب، إضافة إلى الموقف الفلسطيني تجاه هذه الحرب.

٤-نوفل، أحمد، الحمد، جواد (تحرير)، **معركة غزة: تحول استراتيجي في المواجهة مع إسرائيل**، ط١، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ٢٠١١، ندوات ٥٧، إذ تضمن الكتاب الحديث عن البيئة السياسية والاستراتيجية قبل الحرب وانعكاساتها، وموقع حرب غزة في الصراع العربي- الإسرائيلي ومقارنتها بالحروب السابقة، وأطراف المعركة السياسية واتجاهاتها الرئيسية من العدوان الإسرائيلي على غزة، وكيف قام كلا الجانبين بإدارة الحرب سياسيا وميدانيا وإعلاميا، ومن ثم بيان نتائج الحرب وانعكاساتها الداخلية والخارجية، مع تقديم تصورعن التفاعلات الإقليمية والدولية ما بعد العدوان على غزة، وانعكاسات هذه الحرب على مستقبل الضفة الغربية والعلاقات

بين الأطراف الفلسطينية.

ونلاحظ مما سبق بأنه لا يوجد دراسة تناولت الموقف الأردني تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م، ومن هنا ستقوم الدراسة بتتبع ورصد الموقف الأردني الرسمي وفقاً لما جاء في صحيفة الدستور الأردنية بدءاً من تاريخ العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨م، وانتهاءً بوقف إطلاق النار بتاريخ ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩م.

أولاً: قطاع غزة

١-الموقع الجغرافي

يقع قطاع غزة في أقصى الطرف الجنوبي الغربي من فلسطين، وهو شريحة طويلة قطعت قصراً من السهل الساحلي الجنوبي الفلسطيني "سهل غزة" وفق اتفاقية رودس العسكرية عام ١٩٤٩م والتي بموجبها تم تحديد حدوده بخطوط وقف اطلاق النار المؤقتة(خطوط الهدنة) (ويتكون من شريط يضم مجموعة من المدن والبلدات والقرى والحقول عند الطرف الجنوبي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، وتبلغ مساحته حوالي (٣٦٤) كم^{٢}، ويحده الأراضي المحتلة من الكيان الإسرائيلي من الشمال والشرق، وشبه جزيرة سيناء المصرية من الجنوب، والبحر المتوسط من الغرب (الدستور، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص١).

وقد شكل الموقع الجغرافي الإستراتيجي لمدينة غزة أهمية عسكرية كبرى باعتبارها حلقة الوصل بين مصر والشام، وهذا يعني بأن من يقوم بالإستيلاء عليها يمتلك السيطرة على طرق الحرب والتجارة في آن واحد بين آسيا وافريقيا (عاشور، ١٩٨٨، ص١٠)، كما شكل هذا الموقع أهمية تجارية إذ كان يقصدها العرب للتجارة منذ القدم باعتبارها ملتقى عدد كبير من الطرق التجارية، فكانت الهدف لإحدى الرحلتين: رحلة الشتاء إلى اليمن، ورحلة الصيف إلى غزة ومشارف الشام، لأنها كانت بوابة الصحراء ونقطة الاتصال

بين شبة الجزيرة العربية وحوض البحر الأبيض المتوسط (العارف، ١٩٤٣، ص١١٢).

٢-التطور التاريخي

تعتبر مدينة غزة من المدن المأهولة بالسكان منذ الألف الثالثة قبل الميلاد (العارف،١٩٤٣، ص١١٢)، وتوصف بأنها أقدم مدن الأنبياء، بناها العرب الكنعانيون، وبنو فيها ميناءً تجارياً على البحر الأبيض المتوسط، وسميت بغزة هاشم نسبة إلى هاشم بن عبد مناف الجد الثاني للرسول (ص) الذي دفن فيها، قال ابن سعد في طبقاته الكبرى: "وخرج هاشم في أصحابه إلى الشام حتى بلغ غزة فاشتكى فأقاموا عليه حتى مات فدفنوه بغزة ورجعوا بتركه إلى ولده" (النحوي، ٢٠٠٩، ص ٨٧، ٨٨، وعاشور، ١٩٨٨، ص٤٧، ٤٨).

احتلها الروم مدة طويلة ثم حررها المسلمون بقيادة عمرو بن العاص عام ٦٢٤م، وخضعت لحكم الأمبراطورية العثمانية لأربعة قرون تخللها فترة احتلال فرنسي بقيادة نابوليون بونابرت، كما شهدت أيضا تصاعداً للنفوذ المصري إلى أن وضعت تحت الإنتداب البريطاني مع بقية فلسطين بعد الحرب العالمية الأولى، ثم خضعت للحكم المصري عام ١٩٤٨م خلال حرب (النكبة) التي أدت إلى قيام دولة الكيان الإسرائيلي وأصبحت تعرف باسم قطاع غزة (الدستور، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص١).

استولى الكيان الإسرائيلي على قطاع غزة في حرب (النكسه)١٩٦٧م، وأنهت وجودها العسكري والاستيطاني فيه بأيلول عام ٢٠٠٥م، عندما سحبت ٨٥٠٠ مستوطن يهودي بعد حكم عسكري دام قرابة أربعة عقود(الدستور، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص١)، فإسرائيل طوال فترة احتلالها لقطاع غزة كانت تعتبره مصدرازعاج لها، واشتد الأمر عليها بعد تصاعد حركة المقاومة الفلسطينية فيها وقيامها بإطلاق الصواريخ على المستوطنات الجنوبية، الأمر الذي هدد أمن واستقرار هذه المستوطنات المحيطة بقطاع غزة، ودفع الكيان الإسرائيلي لتنفيذ مشروع الانسحاب "أحادي الجانب" عام ٢٠٠٥م، كونه لا يرى

في غزة أي قيمة توراتية أو تاريخية أو دينية يحول دون انسحابه منها، وما يدلل على ذلك أن الكيان الإسرائيلي عندما أبرم اتفاق السلام مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣م بدأ باتفاق غزة أريحا أولاً، إذ لايوجد ما يمنع لديه من الإنسحاب من قطاع غزة، كما أراد فصل قطاع غزة عن الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨م، وعن أراضي الضفة الغربية المحتلة عام ١٩٦٧م، فالرسالة التي أراد توجيهها للعالم عندما انسحب من قطاع غزة، بأن الكيان الإسرائيلي مع السلام، وما يدلل على ذلك إنسحابه وتسليم زمام الحكم للفلسطينيين، وأن الدولة الفلسطينية أصبحت قائمة في غزة، وبذلك لم يعد هناك أي مبرر لإنسحاب الكيان الإسرائيلي من باقي الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م، وهذا ما أشار إليه أرائيل شارون وزير الحكومة الإسرائيلية السابق عندما قال: "إن الإنسحاب من غزة هو الإنسحاب الأول والأخير"، كما أراد أن يثبت للعالم أن الفلسطينيين لايمتلكون القدرة على حكم أنفسهم بأنفسهم، على اعتبار بأن استلامهم للحكم في قطاع غزة أدى إلى تدهور مظاهر الحياة في مختلف المجالات، وبذلك فهم غير أهل لاستلام زمام السلطة على باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م.

وفي حزيران ٢٠٠٦م قام الكيان الإسرائيلي بعملية برية واسعة النطاق بعد أن عبر مقاتلو غزة الحدود وأسروا جندياً إسرائيلياً هو جلعاد شاليط، ثم استطاعت حركة حماس في كانون الثاني ٢٠٠٦م تحقيق الفوز في الانتخابات التشريعية، الأمر الذي أدى إلى انقسام الشارع الفلسطيني، واستطاعت حركة حماس في حزيران ٢٠٠٧م السيطرة على قطاع غزة بعد اقتتال مع قوات حركة فتح التابعة للرئيس الفلسطيني محمود عباس(الدستور، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص١).

٣-قطاع غزة بين حماس وفتح

جرت الانتخابات التشريعية على الساحة الفلسطينية في كانون الثاني ٢٠٠٦م، في الوقت الذي أدرك فيه المجتمع الفلسطيني فشل عملية السلام،

وعدم جدوى الخيار السلمي الذي اتبعته حركة فتح منذ توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣، الأمر الذي أدى إلى معارضة البرنامج التفاوضي لحركة فتح داخل المجتمع الفلسطيني، كون الطرف الإسرائيلي لم يقدّم شيئاً يوازي التنازلات الكبيرة التي قدمتها فتح عبر السلطة، كالاعتراف بإلكيان الإسرائيلي وحقها في احتلال ٧٨% من أرض فلسطين، مما شجع الشعب الفلسطيني لاختيار حركة حماس باعتبار خياراتها غير مرتبطة بالموقف الأمريكي أو الإسرائيلي، بل متمسكة بخيار المقاومة ضد الكيان الإسرائيلي طالما هي مستمرة برفض إنهاء الاحتلال، ومن ناحية أخرى كانت حركة حماس قد اكتسبت شعبية على الساحة الفلسطينية من خلال الانضباط ووحدة الصف داخل الحركة، وعدم ارتباط شخصيات حركة حماس بالفساد، إضافة إلى قيامها بتقديم المساعدات للأهالي وتوزيع المعونات والخدمات الاجتماعية المختلفة من خلال مؤسساتها وجمعياتها الخيرية للمحتاجين والمتضررين جراء العدوان الإسرائيلي على الضفة الغربية عام ٢٠٠١، على خلاف الأمر بالنسبة لحركة فتح (مركز دراسات الشرق الأوسط، ٢٠٠٦/١/٢٦)

وفي أعقاب فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الانتخابات التشريعية، طرأ على الساحة الفلسطينية نشوء أزمة فلسطينية داخلية تمثلت برفض حركة فتح التسليم بنتائج الانتخابات، وسعيها إلى إفشال الحكومة الفلسطينية بعد رفضها المشاركة في حكومة وحدة وطنية، وتفجرت هذه الأزمة الداخلية على شكل اشتباكات مسلحة تركزت في قطاع غزة بين حركة فتح والأجهزة الأمنية التابعة لها وحركة حماس بين فترة وأخرى، مما أدى إلى مقتل العشرات وجرح المئات، ثم تشكلت حكومة وحدة وطنية بين فتح وحماس تحت ضغوط عربية في أعقاب اتفاق مكة في شباط ٢٠٠٧م، إلا أن الوضع عاد إلى الانفجار من جديد لتُحكِم حركة حماس سيطرتها على مقرات الأجهزة الأمنية في غزة بالكامل في حزيران ٢٠٠٧، وذلك في أعقاب الكشف عن مخطط أمريكي "مشروع دايتون"، الذي هدف إلى تعزيز سيطرة الأجهزة الأمنية

الفلسطينية التابعة للسلطة، وتقويض سلطة حماس في القطاع، وإسقاط حكومتها، وفي أعقاب هذه الأحداث أقال الرئيس محمود عباس حكومة الوحدة الوطنية برئاسة إسماعيل هنية (مركز دراسات الشرق الأوسط، أيار ٢٠٠٨)، وتشكلت حكومة طوارئ في رام الله مع ابقاء الحكومة المقالة في غزة بتسيير الأعمال، فأصبح النظام السياسي في فلسطين برأسين للحكم، الأول في غزة ممثلاً بحكومة حماس يرأسها اسماعيل هنية، والثاني متمركزاً في رام الله بحكومة يرأسها سلامة فياض (مرتجى،٢٠١٤،ص٢٨١)، واستمرت السلطة الفلسطينية في تنفيذ حملات الاعتقال والتضييق التي طالت قيادات ومؤسسات حركة حماس في الضفة الغربية إذ تم اعتقال ١٥٠٠ شخص، وتم إغلاق أكثر من ١٥٠ مؤسسة خيرية، ثم قام الرئيس محمود عباس بإصدار قانون يحظر (الملشيات) المسلحة، كما أدخل في أيلول ٢٠٠٧م تعديلات على قانون الانتخابات الرئاسية والتشريعية، يتضح منها استثناء "حماس" تماماً من الاقتراع، وأهم هذه التعديلات اعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، مما أدى إلى اندلاع بعض أحداث الشغب والمواجهات في تشرين أول ٢٠٠٧م بين أنصار حركة فتح، وقوات الأمن التابعة للحكومة برئاسة إسماعيل هنية في قطاع غزة، وقد استمر التوتر والانقسام بين الحركتين رغم محاولات الحوار وجهود الوساطة بين الطرفين من أجل إعادة الوحدة الوطنية (مركز دراسات الشرق الأوسط، أيار ٢٠٠٨).

وبناءً على ذلك أصبح للفلسطينيين منذ عام ٢٠٠٧ م سلطتين سياسيتين تنفيذيتين، هما: حركة فتح التي تسيطر على الضفة الغربية برئاسة محمود عباس وحاصلة على دعم الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الإسرائيلي بهدف توفير الظروف المعيشية الجيدة للأهالي في أراضي الضفة الغربية وكسب التأييد الشعبي لها، وحركة حماس التي تسيطرعلى قطاع غزة برئاسة إسماعيل هنية، وتخضع لحصار سياسي وعسكري واقتصادي وأمني من الكيان الإسرائيلي والمجتمع الدولي والاقليمي باعتبارها حركة ارهابية لا حركة مقاومة،

بهدف تأليب الأهالي عليها، وقد أدى هذا الانقسام الفلسطيني في الداخل إلى استمرار النزاعات والصراعات بين حركتي فتح وحماس وجعلهما ينشغلان بمشاكلهما الداخلية بدلاً من الانشغال في الوصول إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية، وحال دون إعلان قيام الدولة الفلسطينية المرتقبة على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ م وعاصمتها القدس الشرقية.

٤-الواقع الاجتماعي والاقتصادي والأمني في قطاع غزة

منذ فوز حركة المقاومة الإسلامية حماس في الانتخابات التشريعية عام٢٠٠٦ م، ومن ثم سيطرتها في حزيران ٢٠٠٧م على زمام السلطة في قطاع غزة، تدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، بسبب سياسة الكيان الإسرائيلي في التعامل مع قطاع غزة على أنه "دولة عدو"، إذ اتبعت العديد من السياسات للضغط على حركة حماس وإضعافها والسعي نحو عزلها وتدمير البنية العسكرية لها، مع إبقاء سلطتها على القطاع بهدف إبقاء التجزئة والانقسام على الساحة الفلسطينية، ومن هذه السياسات:

١- سياسة الاغتيالات الإسرائيلية (للمقاومين الفلسطينيين) في غزة.

٢- السيطرة على المعابر التي تحيط بقطاع غزة.

٣- منع الصيد في عمق البحر.

٤- وقف إمداد قطاع غزة بالكهرباء والوقود بصورة تدريجية (مركز دراسات الشرق الأوسط، أيار ٢٠٠٨)

٥- تدمير وهدم مطار غزة الدولي هدما كلياً.

٦- قصف القطاع بالمدفعيات والصواريخ الإسرائيلية (رباح2015 ، ص٥٦)

٧- مصادرة الأراضي وتدمير البيوت والمزارع.

٨- عدم السماح بحرية تنقل البضائع والسلع والأفراد.

٩- فرض حصار سياسي ومالي على الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس (مركز دراسات الشرق الأوسط، ايار٢٠٠٨)

وهذه السياسات انعكست بشكل سلبي على مختلف جوانب الحياة في قطاع غزة، ففي الجانب الاجتماعي لوحظ ارتفاع نسبة البطالة، والفقر، والسرقات، والجرائم، وانتشار المخدرات، والانحرافات الأخلاقية، والرغبة في الهجرة، وعلى الجانب الاقتصادية فقد ساهم هذا الحصار على اغلاق العديد من المصانع، وورش العمل، وتقلص أعداد المنشآت الزراعية والصناعية، وتأثر قطاع التمويل والبنوك، وتراجع النشاط الاقتصادي، وأدى إلى بروز نوعيات جديدة من رجال الأعمال أمثال أثرياء الأنفاق والعقارات، أما قطاع التعليم فقد رافقه انخفاض في نسبة الانفاق الحكومي على التعليم، مما أدى إلى توقف بناء المدارس نسبياً، وارتفاع معدلات التسرب من المدارس بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية، وساهم في التحاق الطلبة إلى سوق العمل للمساعدة في إعالة أسرهم، إضافة إلى تأخر طباعة الكتب المدرسية، وتوقف رواتب المعلمين لأشهر طويلة، مما ولدّ لديهم ضغوط نفسية واجتماعية كالقلق، والاكتئاب، والوحدة النفسية، وفقدان المعنى، واللامبالاة، فانعكس بشكل سلبي على المسيرة التعليمية، وأدى إلى قيام العاملين في قطاع التعليم بتنفيذ اضرابات عن العمل مطالبين بحقهم في استيفاء رواتبهم الشهرية (مرتجى،٢٠١٤،ص،٢٨١، ٢٨٢).

وبذلك فإن سياسات الكيان الإسرائيلي هدفت إلى تضيق الخناق على أهالي غزة للحيلولة دون أن يصبح بمقدورهم توفير الاحتياجات الأساسية من مأكل ومشرب ومسكن وغذاء صحي، فإغلاق المعابر حال دون وصول الغذاء والدواء، وحال دون السماح للمرضى الخروج إلى تلقي العلاج خارج القطاع، وأدى إلى معاناة الأهالي من انقطاع دائم ومستمر لمياه الشرب والتيار الكهربائي، وتدني مستوى الخدمات المتاحة للأهالي في مختلف المجالات ومنها التعليم والصحة، وانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية ومشاريع الاستثمار نظراً لعدم توفر البيئة الآمنة التي تعتبر من أهم العوامل الأساسية لاحتضان المشاريع الاستثمارية، وارتفاع نسبة الفقر والبطالة في القطاع، إذ

أراد الكيان الإسرائيلي من هذه السياسة تأليب الأهالي في قطاع غزة على حركة المقاومة حماس، وتحميلها مسؤولية معاناة الشعب وتدهور أوضاعه في مختلف جوانب الحياة، مما يولد قوة تعمل على تصفية حركة حماس من الداخل وتثور ضدها، إلا أن الكيان الإسرائيلي فشل في هذه السياسة، بصمود الأهالي في قطاع غزة أمام كافة التحديات والضغوطات الممارسة عليهم، ووقوفهم إلى جانب حكومتهم ضد الاحتلال الإسرائيلي.

ثانياً: الحرب على غزة (معركة الفرقان/ الرصاص المصبوب) عام ٢٠٠٨م

١-ما قبل الحرب على غزة عام ٢٠٠٨م

لا يعتبر العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٨م هو العدوان الأول على قطاع غزة، إذ قامت القوات الإسرائيلية بتصعيد عملياتها العسكرية وضرب مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب ازدياد العمليات الفدائية في المناطق التابعة للسلطة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية (الأقصى) عام ٢٠٠٠م، وجعلت المنطقة تعيش أجواء حرب، ففي كانون الأول ٢٠٠١م قامت الطائرات الحربية الإسرائيلية إف-١٦ بقصف المقر الرئيسي للشرطة الفلسطينية في غزة، مما أدى إلى تدمير عدد من المباني، وإلحاق أضرار مادية جسيمة بالمباني الأخرى، وإصابة عدد من أفراد الشرطة والمواطنين والأطفال، كما قامت بمحاصرة مقر ياسر عرفات في رام الله بآذار ٢٠٠٢، باعتبار أنه لم يعد يعتد به ولا جدوى من التفاوض معه بعد رفضة للمشروع الإسرائيلي لحل القضية الفلسطينية في مباحاثات كامب ديفيد ٢٠٠٠م، ثم قامت القوات الإسرائيلية بتدمير مقره في مدينة غزة، وضربه بما يزيد على ٣٥ صاروخاً في عدوان بري وبحري وجوي، ثم شنت القوات الإسرائيلية هجوماً شاملاً عن طريق البر والبحر على جباليا وبيت لاهيا شمال قطاع غزة، واستمرت مثل هذه العمليات العسكرية حتى وفاة ياسر عرفات عام ٢٠٠٤م (الطناني، ٢٠٠٢).

وفي أيلول٢٠٠٥ م قرر الكيان الإسرائيلي الإنسحاب من قطاع غزة،

وعلى الرغم من ذلك استمر إطلاق الصواريخ الإسرائيلية والفلسطينية بشكل متقطع، إذ قام الكيان الإسرائيلي بزيادة القصف المدفعي بشكل كبير بعد فوز حماس في الانتخابات البرلمانية في آذار ٢٠٠٦م، ثم تجدد الصراع العسكري في غزة بعد إقدام مجموعات فلسطينية مسلحة على خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في ٢٥ حزيران ٢٠٠٦، فقام الكيان الإسرائيلي بقصف محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة، والتي كانت توفر ٤٥% من استهلاك القطاع من الكهرباء، وقصف مدفعي واسع النطاق على شمالي القطاع، ونفذ عدداً من التوغلات العسكرية في غزة، بهدف تحرير شاليط، ووقف الهجمات الصاروخية المتزايدة من داخل شمال قطاع غزة، ثم أعلن جيش الدفاع الإسرائيلي تعليق استخدام المدفعية للرد على الهجمات الصاروخية من غزة، فقامت حركة حماس بإعلان وقف النار في نفس الشهر ولمدة خمسة أشهر، مما أدى إلى تناقص إطلاق الصواريخ الفلسطينية خلال عام ٢٠٠٧، ثم أعلنت حماس أنهاء وقف إطلاق النار في ٢٤ نيسان ٢٠٠٧، واستأنفت إطلاق الصواريخ على المناطق الإسرائيلية، ولم يستأنف الكيان الإسرائيلي استخدام المدفعية بل عمد بدلاً من ذلك إلى إطلاق صواريخ عالية الدقة من الطائرات لضرب أهداف محددة (تقرير هيومن رايتس، ٢٠٠٧/٦/٣٠).

وهذا يعني بأن العمليات العسكرية ظلت مستمرة بين الكيان الإسرائيلي وحركة حماس، كون الكيان الإسرائيلي يفسر حق المقاومة في الدفاع عن نفسها ما هي إلا أعمال شغب وأعمال إرهابية تهدد أمن واستقرار المستوطنات الإسرائيلية الجنوبية المحيطة في قطاع غزة، إضافة إلى التعامل مع حركة حماس باعتبارها دولة عدو، الأمر الذي جعل حركة حماس بعد استلامها زمام الحكم في قطاع غزة القيام بزيادة إطلاق الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية حفاظاً على ذاتها ودفاعاً على وجودها، الأمر الذي جعل الكيان الإسرائيلي يتخذه ذريعة لبدء هجوم واسع النطاق على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م بهدف وقف الهجمات الصاروخية تجاه مستوطناتها، والعمل على تدمير قدرات

المقاومة الفلسطينية التي تعرض أمنها للخطر.

٢-العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠٠٨م

منذ استلام حركة حماس السلطة في قطاع غزة شددت إسرائيل إغلاقها لحدودها مع غزة، وقلصت مرور امدادات الوقود من المعابر كما حدت من تحركات الفلسطينيين، الأمر الذي دفع حماس الموافقة على وقف اطلاق الصواريخ على المستوطنات المحيطة في قطاع غزة بموجب اتفاق التهدئة الذي توسطت فيه مصر في حزيران ٢٠٠٨م مقابل أن ترفع إسرائيل حصارها وتفتح المعابر (الدستور، ١٤ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص١)، وبهذا الاتفاق فقد اعترفت إسرائيل وإن كان بصورة غير مباشرة ومؤقتة بأن حماس هي الجهة المسيطرة في غزة، وقضى أن تكون مدة التهدئة ستة أشهر(١٩/٦/٢٠٠٨م-١٩/١٢/٢٠٠٨م)، إلا أن إسرائيل أصرت على أن يكون مبدأ الهدوء مقابل الهدوء مع تجاهل تخفيض الحصار ورفض فتح معبر رفح وبقية المعابر للاحتفاظ بأدوات ضغط اقتصادية لاسقاط حكومة حماس (الكيالي،٢٠٠٩، ص١٤)، الأمر الذي دفع حماس القيام بإنهاء اتفاق التهدئة في ١٨ كانون الأول ٢٠٠٨م (الدستور، ١٤كانون الثاني ٢٠٠٩، ص١) لأن إسرائيل لم تلتزم ببنود الهدنة.

بعد انتهاء اتفاق التهدئة مع حركة حماس أعلن الكيان الإسرائيلي من الوجهة الرسمية عن هدف محدود لهجوم واسع النطاق على حركة حماس في قطاع غزة بهدف الوصول إلى أدنى مستوى ممكن من عمليات اطلاق الصواريخ الفلسطينية على جنوب إسرائيل، وأعلنت **افيتال ليبوفيتز** وهي متحدثة باسم الجيش الإسرائيلي أن هدف العملية هو الحد من اطلاق الصواريخ على جنوب إسرائيل، وذلك لضمان الأمن لربع مليون شخص يعيشون في جنوب إسرائيل، بينما أعلن **عاموس جلعاد** وهو مستشار رئيسي لوزير الدفاع **أيهود باراك** أن الهدف هو التوصل إلى تهدئة جديدة بشروط تحددها إسرائيل، وأن عملية الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة ستستمر إلى حين إزالة التهديدات

الصاروخية عن سكان منطقة الجنوب، أما **أيهود بارك** وزير الدفاع الإسرائيلي فقد حدد للعملية هدفاً يتسم بغموض متعمد وهو تغيير الوضع على الأرض بصورة جذرية مع اعلان أن الجيش الإسرائيلي سوف يوسع ويكثف عملياته في غزة طالما كان ذلك ضرورياً (الدستور،٢٩ كانون الأول ٢٠٠٨، ص١).

ومن خلال التصريحات الرسمية السابقة لإسرائيل فإنها ترى بأن الحرب وسيلة للدفاع عن النفس، طالما حركة حماس مستمرة بإطلاق الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية الجنوبية وتضربها بشكل متواصل بالمدفعية حفاظاً على الأمن والاستقرار لمواطنيها، وأن من حقها الاستمرار في تنفيذ العمليات العسكرية لحين الوصول إلى حل جذري يضمن أمن إسرائيل.

وبذلك فقد سارع الكيان الإسرائيلي فورانتهاء اتفاق التهدئة مع حركة حماس إلى شن عدوانه بقصف جوي واسع النطاق على قطاع غزة في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨م أطلق عليها عملية الرصاص المصبوب (الموسى، ٢٠٠٩، ص١٢٢) بذريعة أن مستوطنات إسرائيل الجنوبية تتعرض لصواريخ قادمة من غزة (العوضي،٢٠١٤، ص٢٢٦).

ويمكن تلخيص الأهداف التي أراد الكيان الإسرائيلي تحقيقها من القيام بالعمليات العسكرية على قطاع غزة بالآتي:

١- القضاء على البنية التحتية والعسكرية لحماس كجزء أساسي من حالة المقاومة، من خلال القصف الجوي واسع النطاق على أغلب مقار الشرطة الفلسطينية، ومقار حركة المقاومة حماس (المجالي، ٢٠١٤، ص١٥٩).

٢- منع إطلاق الصواريخ على المستوطنات والمدن الإسرائيلية وعودة الهدوء إلى الجنوب الفلسطيني.

٣- تغييرالواقع السياسي في غزة، ما يعني تمهيد الطريق لعودة سلطة محمود عباس، وأجهزته الأمنية إلى القطاع.

٤- تحقيق الأهداف السابقة يعني حكماً إزالة العائق أمام فرص تصفية جديدة للقضية الفلسطينية تتجاهل حق عودة اللاجئين، وتطلق العنان لعملية

الاستيطان، وتطوي ملف القدس، وهو ما لا يمكن تحقيقه في ظل وجود المقاومة في قطاع غزة (سعيد، ٢٠١٠، ص٤٦٨، ٤٦٩).

في المقابل قامت الفصائل الفلسطينية بتسمية هذه الحرب بمعركة الفرقان، وقامت بإطلاق صواريخها على البلدات والمدن الإسرائيلية القريبة من قطاع غزة بالتزامن مع استمرار الطائرات الإسرائيلية في شن غاراتها على القطاع (الدستور،٢٩ كانون الأول ٢٠٠٨، ص١)، واستطاعت المقاومة الفلسطينية الصمود أمام الاعتداءات الإسرائيلية طيلة الـ ٢٣ يوماً، وبذلك لم يحقق العدوان الإسرائيلي أياً من أهدافه، بل كان لعملية الرصاص المصبوب ارتداداتها على الكيان الإسرائيلي، إذ فشلت إسرائيل في وقف إطلاق الصواريخ من غزة، بل أصبحت صواريخ المقاومة تصل إلى مسافة أبعد مما كانت تصل إليه، وبالآتي أصبحت المقاومة تشكل خطراً على عدد أكبر من المستوطنين الصهاينة (سعيد، ٢٠١٠، ص ٤٦٩– ٤٧١).

أما السلطة الفلسطينية فقد وجهت لها العديد من الانتقادات نتيجة موقفها من الحرب وعدم قيامها بالتضامن مع القطاع، بل واتهمت حركة حماس تواطؤ كوادر حركة فتح مع الاحتلال (عزم، ٢٠١٣، ص١٣٧)، إذ أن السلطة اعتبرت سيطرة حماس على قطاع غزة تحدياً لمشروع السلام وأنها أفسدت مشروع التسوية القائم على حل الدولتين.

وفي ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩م قام الكيان الإسرائيلي بتنفيذ قرار وقف أحادي الجانب للنار في غزة (الدستور، ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٧)، وانسحب مخلفاً الدمار والخراب الذي حل بالقطاع ومحرقة ذهب ضحيتها حسب تقرير الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني الصادر في ٢٨ كانون الثاني ٢٠٠٩م حوالي ١٣٣٤ شهيداً، بينهم ٤١٧ طفلاً، و١٠٨ نساءً، و١٢٠ مسناً، و١٤ مسعفاً، وبلغ عدد الجرحى في نهاية الحرب ٥٤٥٠ جريحاً ١٠% منهم أصبحوا معاقين (الدستور، ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٨) معظمهم كانوا من المدنيين العزل نصفهم على الأقل كان من الأطفال والنساء (الكيالي،

٢٠٠٩، ص٢٥٢، ٢٥٣)

لقد انتهت الحرب ولم تستطع إسرائيل تحقيق أي من أهدافها، إذ أدرك قادة إسرائيل بأنهم لن يحققوا انتصارات عسكرية، ولن يتمكنوا من وقف اطلاق الصواريخ، والقضاء على حركة حماس واسقاطها من زمام الحكم، في الوقت الذي استطاعت فيه حركة حماس تحقيق بعض من أهدافها بوقف الحرب وانسحاب القوات الإسرائيلية من أراضي غزة.

٣- الموقف الدولي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠٠٨

منذ تولى حركة حماس زمام السلطة في قطاع غزة عام ٢٠٠٧، طالب المجتمع الدولى حماس بتنفيذ عدد من الشروط للتعامل معها، وقد تمثلت بالاعتراف بإسرائيل وحقها في الوجود، ونبذ استخدام العنف والقوة لتسوية النزاعات، والالتزام بالاتفاقيات الدولية الموقعة مع إسرائيل منذ اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣م، والأخذ بمبدأ التسوية السلمية لإقامة دولة فلسطينية مستقلة تتعايش بسلام إلى جانب إسرائيل، وبناءً على ذلك يمكن وصف الموقف الدولي لأعضاء اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا، هيئة الأمم المتحدة) من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨ بالآتي:

١- **موقف الولايات المتحدة الأمريكية:** اصطف موقف الولايات المتحدة الأمريكية خلف الموقف الإسرائيلي، فمنذ البداية حمّلت "حماس" المسؤولية، واعتبرت أن من حق إسرائيل أن تدافع عن نفسها ضد الهجمات الفلسطينية والرد على قصف الصواريخ المتواصل من حماس على المستوطنات الإسرائيلية، وأن ما يقوم به الفلسطينيون هو إرهاب بحق المدنيين الإسرائيليين، فالولايات المتحدة الأمريكية ترى بأن المقاومة تقوض فرص السلام أوتعطل المفاوضات الجارية، ولذا لا بد من اجتثاثها بإعلان الحرب عليها دفاعاً عن الأمن والسلام، وهذا الموقف الأمريكي يرتبط بالدعم التقليدي المطلق لإسرائيل(أبو سيف، ٢٠١٤، ص١٠، ١١)، فسياسة الإدارة الأمريكية أيدت فكرة اجتثاث حركة حماس من السلطة، الأمر الذي جعلها

لا تسير نحو منع إسرائيل من شن العدوان أو الاستمرار في العدوان على قطاع غزة، لذا كانت تفضل الابتعاد عن ساحة القتال لحين اسقاط حماس من السلطة، كما أرادت الإدارة الأمريكية بهذا العدوان أن تغطي فشلها إزاء القدرة على تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، وضمن هذه الرؤية أعطى بوش الرئيس الأمريكي السابق الموافقة لشن الهجوم الإسرائيلي على غزة أو على الأقل عدم المعارضة، بل وعملت على تعطيل قدرة مجلس الأمن من اتخاذ موقف فوري لوقف العدوان الإسرائيلي من أجل منح إسرائيل الوقت الكافي لإنجاز مهمته واسقاط حركة حماس، والاعتماد على سياسة تعويم الموقف الأمريكي، فهي لم تتخذ موقف واحد من العدوان كون النتائج لم تكن مضمونة، إضافة إلى التجاوزات التي ارتكبتها إسرائيل أثناء الحرب وفقاً لتقارير المراقبين التي وصلت إلى مستوى جرائم الحرب، كما اعتمدت على سياسة الترويج بأن جذور المشكلة مرتبطة بقضية تهريب الأسلحة إلى القطاع، فقامت بالمبادرة على أساس منع تهريب السلاح، الأمر الذي جعلها فور إعلان إسرائيل لوقف العدوان على قطاع غزة القيام بتوقيع اتفاقية تتضمن المراقبة البحرية لمنع تهريب الأسلحة، أما بالنسبة لإدارة الرئيس الأمريكي الجديد باراك أوباما الذي لم يكن قد تسلم منصبه فقد اكتفت الإدارة الأمريكية القول بأن هناك رئيس حالي وإدارة حالية، ولايمكن أين يكون هناك سياستان، وهذا يعني بأن الإدارة الجديدة موافقة ضمنياً على هذا العدوان(الكيالي،٢٠٠٩،ص٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢).

٢-**موقف الاتحاد الأوروبي/ الترويكا الأوروبية:** اتسم موقف الاتحاد الأوروبي في الأيام الأولى من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بالارتباك والافتقار إلى موقف موحد، ففي الوقت الذي اعتبر فيه رئيس وزراء التشيك الذي تتولى بلاده رئاسة الاتحاد الأوروبي بأن الهجوم الإسرائيلي "دفاعياً"، إلا أنه تراجع عن ذلك قائلاً بإنه "لا يحق لأي دولة، حتى في إطار حقها في الدفاع عن النفس، أن تقوم بأعمال تطال المدنيين بشكل واسع"، وقد اتضح

الموقف الأوروبي بعد العملية البرية، إذ طالب إسرائيل بوقف عمليتها العسكرية، كما طالب "حماس" بوقف إطلاق الصواريخ (CNNعربية، ٥ شباط ٢٠٠٩)، أما فيما يتعلق بمواقف أهم الدول النافذة في الاتحاد، أي دول الترويكا الأوربية (فرنسا وبريطانيا وألمانيا)، فقد تمثل **الموقف الفرنسي** بمطالبة حركة حماس بوقف إطلاق النار لاعتبارات إنسانية، مع تحميل حركة حماس بطريقة غير مباشرة مسؤولية العدوان (الكيالي، ٢٠٠٩، ص٢٣٤)، إذ اتهم الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي حركة حماس "بإنهاء التهدئة واستئناف إطلاق الصواريخ على إسرائيل"، وحمَّلها المسؤولية عن "عذابات فلسطيني غزة،" كما دعا وزير خارجيته برنار كوشنير، إلى "وقف دائم للأعمال العدائية يتم الالتزام به من الطرفين، مع توفير ممرات آمنة للأغراض الإنسانية،" وطرح هدنة إنسانية مدتها ٤٨ ساعة، إلا أن (الهدنة) جوبهت برفض إسرائيلي، وفي إثر الهجوم البري الإسرائيلي، أكدت الخارجية الفرنسية أنها "تدين الهجوم البري الإسرائيلي على غزة، كما تدين استمرار إطلاق الصواريخ"(CNN العربية، ٥ شباط ٢٠٠٩)، أما **الموقف البريطاني** فقد طالب رئيس الوزراء البريطاني، غوردن براون، بوقف فوري لإطلاق النار في غزة، مشدداً على "ضرورة أن تصل المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، بالتزامن مع التأكيد لإسرائيل أنها لن تتعرض لإطلاق الصواريخ"، أما **الموقف الألماني** فكان أكثر تحيزاً للموقف الإسرائيلي، فقد أيدت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، وقفاً لإطلاق النار في أسرع وقت، ولكن على أن يضمن "أمن إسرائيل في الأمد الطويل"، وشددت على ضرورة "وضع حد لإطلاق صواريخ حماس وتهريب الأسلحة إلى قطاع غزة"(CNNالعربية، ٥ شباط ٢٠٠٩).

وعند إعلان إسرائيل وقف إطلاق النار، فقد شارك الاتحاد الأوروبي في الرقابة البحرية لوقف تهريب السلاح إلى قطاع غزة بمقتضى الاتفاق الأمريكي الأوروبي، كما ربط الاتحاد الأوروبي البدء بإعادة الإعمار في قطاع غزة

بتشكيل حكومة فلسطينية موحدة تشارك فيها الرئاسة الفلسطينية (الكيالي، ٢٠٠٩، ص٢٣٥).

وبذلك فإن الموقف الأوروبي لم يخرج عن دائرة السياسة الغربية العامة في التعامل مع العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بشكل يخدم ويحافظ على المصالح الإسرائيلية، إذ طالب بوقف إطلاق النار ولكن مع ضمان الحفاظ على أمن إسرائيل بوقف إطلاق الصواريخ عليها، ومنع تهريب السلاح إلى قطاع غزة، فحركة حماس بالنسبة للاتحاد الأوروبي أصبحت أمر واقع لابد من التعامل معها، ولايمكن اقصائها عن الساحة الفلسطينية لإحلال السلام في المنطقة، ولكن عليها أن تلتزم بالشروط المطلوبة منها، وتأتي في أولوياتها الاعتراف بحق إسرائيل بالوجود، وهذا ما يتنافى مع سياسة حركة حماس.

٣-**الموقف الروسي:** لا تعتمد السياسة الروسية على مبدأ مناطق النفوذ، وإنما على مبدأ الأمن القومي، وهذا يعني بأن الموقف الروسي أرتبط بمدى تهديد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على الأمن القومي الروسي، ومن هذا المنطلق فإنه لايوجد أي تهديد مباشر على الأمن الروسي، الأمر الذي جعل الموقف الروسي يتسم بالصمت، إذ لم تتبنى روسيا أي موقف حازم تجاه هذا العدوان، على الرغم من أنها كانت من أوائل الدول الكبرى التي استقبلت رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بعد الفوز في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٦م(الكيالي، ٢٠٠٩، ص٢٣٥، ٢٣٦).

٤- **موقف هيئة الأمم المتحدة:** لم تتخذ هيئة الأمم المتحدة موقف حازم وجاد تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بل اتسم موقفها بالضعف إلى الحد الذي لا يتناسب مع حجم المأساة والمعاناة في داخل الأراضي الفلسطينية في قطاع غزة، فمع بداية الحرب لم يتجاوز دور هيئة الأمم عن الاعلان بأن إسرائيل تقوم بعدوان على أراضٍ تحتلها بشكل غير شرعي مشيرة بأن الغارات على قطاع غزة يمثل انتهاك صارخ لقواعد القانون الدولي (الكيالي، ٢٠٠٩، ص٢٤٠)، وقد أخفق مجلس الأمن مرتين بالاضطلاع بمسؤوليته

الدولية، فلم يصدر قرار فوري يطالب فيه بوقف لإطلاق النار، الأمر الذي حدا برئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة النيكاراغوي ميغيل بروكمان، إلى توجيه انتقادات لاذعة وغير مسبوقة لكيفية تعاطي مجلس الأمن بأمر الهجمات الإسرائيلية على غزة، قائلاً "مرة أخرى العالم يراقب وبفزع عدم فعالية مجلس الأمن جراء محاولات بعض الأعضاء حماية مصالحهم السياسية الخاصة"، كما أشار "أنا لا أعنِّف أياً من الدول الأعضاء، بل أتصدى للدفاع بقوة عن حقوق أناس يتعرضون لتدابير قاسية من قبل دولة عضو... القول الآن بأن العنف اندلع جراء بعض صواريخ أطلقتها حماس، وتجاهل العنف القائم منذ عقود والاحتلال، هو العنف ذاته"(CNN العربية، ٥ شباط ٢٠٠٩).

وقد جاء موقف هيئة الأمم المتحدة متوافق والسياسة الأمريكية الذي عكس مدى الضعف الذي أصاب أجهزة هيئة الأمم المتحدة وعدم فاعليتها في اتخاذ موقف فوري تجاه العدوان الإسرائيلي على المدنيين والأبرياء في قطاع غزة، نظراً للهيمنة الأمريكية عليها من خلال استخدام حق النقض الفيتو إما بتوجيه القرارات أو باحباطها، فالسياسة الأمريكية ترتكز على حماية الكيان الإسرائيلي ومصالحه، والكيان الإسرائيلي كان يرى بأن مصلحته تقتضي العمل على اجتثات حماس من السلطة، وعليه لابد من استكمال ضرباته لحين تحقيق أهدافة، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تسير نحو تعطيل قدرة مجلس الأمن على إصدار قرار فوري لوقف العدوان لاعطاء الوقت الكافي لإسرائيل لتحقيق أهدافها وإنجاز مهامها.

ثالثاً: الموقف الرسمي الأردني تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ٢٠٠٨م

١-موقف القصر الملكي

١-١ موقف الملك عبد الثاني بن الحسين

لم يتوان الملك عبد الله الثاني بن الحسين في لحظة عن مخاطبة عواصم صنع القرار في كافة المحافل العربية والدولية، لبيان الرؤية الأردنية

للصراع والسلام، وعبر عن هذه الرؤية في مؤتمر حوار الأديان الذي عقد في نيويورك في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٨م، إذ قال: "ففي كل يوم يحرم فيه الفلسطينيون من العدالة، وفي كل يوم يحول فيه الاحتلال دون تحقيق مستقبل مشرق لهم، تتسع دائرة الصراع ويتفشى الكره والإحباط في المنطقة، بل وفي العالم بأسره، وفي ظل استمرار غياب العدالة، يتساءل الملايين، وخصوصا الجيل الشاب عما إذا كان الغرب يعني ما يقوله عن المساواة والاحترام والعدالة الشاملة، بينما يزداد المتطرفون من المسلمين والمسيحيين واليهود قوةً في بيئة الشك والفرقة الناجمة عن ذلك" (الدستور،١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٨، ص٢).

فعلى الصعيد الدولي والإقليمي قام الملك عبد الله الثاني منذ اللحظة الأولى لهجوم الكيان الإسرائيلي على قطاع غزة، بإدانة العدوان الذي طال المدنيين والنساء والأطفال، وطالب المجتمع الدولي بالاجماع على موقف فوري يلزم إسرائيل لوقف العدوان الذي يشكل خرقاً لكل المعايير الإنسانية والقانونية والأخلاقية، وطالب برفع الحصار عن قطاع غزة وفتح المعابر والسماح بدخول المساعدات الطبية والإنسانية وإخلاء الجرحى (الدستور، ١ و٤ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص١، وص١).

كما قام الملك عبد الله الثاني بإجراء العديد من اللقاءات المكثفة مع عدد من القيادات السياسية الدولية والزعماء العرب، ومن هذه اللقاءات، الاجتماع الطارئ الذي عقد بين الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس في ٢٧ كانون الأول عام ٢٠٠٨م، بهدف الدعوة لإطلاق جهد عربي ودولي مكثف لوقف العدوان الإسرائيلي، والعودة إلى المفاوضات التي تشكل الطريق لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، باعتبار أن الأمن والسلام لن تحصل عليه إسرائيل عبر قتل الأبرياء والمدنيين في قطاع غزة، وإنما من خلال إنهاء الاحتلال وحصول الشعب الفلسطيني على حقه في الأمن والاستقرار وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني (الدستور، ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٨، ص ١، ٣، ٧)، إضافة إلى لقاء الملك عبد الله الثاني مع رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في ٣١ كانون

الأول ٢٠٠٨ وبحث معه التحركات العربية والدولية المستهدفة لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، وأشار بأن هذا العدوان ستكون له آثار خطيرة على العملية السلمية وفقا لصيغة حل الدولتين الذي يشكل شرطاً لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة (الدستور، ١ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص١، ٢)، كذلك اجتماع الملك عبد الله الثاني مع وفد الترويكا الأوروبية في ٦ كانون الثاني ٢٠٠٩ الذي جاء للأردن ضمن جولة إقليمية تستهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار، وقد تم الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي على إيجاد آلية مشتركة لإيصال المساعدات الإنسانية والطبية والغذائية إلى قطاع غزة الذي يواجه كارثة إنسانية جراء العدوان الإسرائيلي عليه (الدستور، ٧ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٢).

كما قام الملك عبد الله الثاني بإجراء العديد من الاتصالات الدبلوماسية المكثفة مع عدد من القيادات السياسية، ومنها الاتصال مع الرئيس المصري محمد حسني مبارك، والرئيس الفلسطيني محمود عباس، في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨، بهدف وضع الخطوات التي يجب اتخاذها لوقف العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، وإنهاء المعاناة الإنسانية التي يمر بها أبناء الشعب الفلسطيني في القطاع (الدستور، ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨، و٢٨ كانون الأول ٢٠٠٨، ص٨)، كما تباحث مع أمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني في اتصال هاتفي حول الجهود المبذولة لبلورة موقف عربي موحد فوري لوقف هذا العدوان (الدستور، ٢٨ كانون الأول٢٠٠٨، ص٨)، كما تلقى الملك عبد الله الثاني اتصالاً هاتفيا من وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند جرى خلاله بحث الجهود المبذولة لبلورة موقف دولي يلزم إسرائيل بوقف العدوان على قطاع غزة(الدستور،١كانون الثاني ٢٠٠٩، ص١، ٢).

ومن خلال التصريحات الرسمية للملك عبد الله الثاني سواء في المحافل الدولية والإقليمية أو من خلال اللقاءات والمحادثات والاتصالات نلاحظ بأن الموقف الملكي اتسم بالاعتدال والإتزان وعدم التصعيد، فالملك عبد الله الثاني كان أول من أدان العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨،

وطالب المجتمع الدولي القيام بمهامه ومسؤولياته لاستصدار قرار فوري لوقف العدوان، والدعوة إلى رفع المعاناة وإنهاء الكارثة الإنسانية التي حلت بالأهالي في قطاع غزة نتيجة هذا العدوان، بالطرق السلمية ودون اللجوء إلى القوة والعنف، فهذا الموقف انبثق من إيمان الملك عبد الله الثاني بأن قضية الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من قضية الشعب الأردني، باعتباره واجب ديني وقومي ووطني ورثه عن الآباء والأجداد الهاشميين، وأن السلام والأمن لن يتحقق إلا من خلال إقامة الدولتين وليس من خلال العنف والقتل والحروب، وهذا الأمر كان واضحاً من خلال الجهود الدبلوماسية التي بذلها الملك عبد الله الثاني أثناء العدوان بهدف احياء التضامن العربي والتنسيق العربي المشترك لمساندة الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه، وهذا موقف ثابت للقيادة الأردنية تجاه القضية الفلسطينية وقطاع غزة نابع من الارتباط الوجداني بين الهاشميين والأراضي الفلسطينية.

ونتيجة للجهود التي بذلها الملك عبد الله الثاني والدول العربية الشقيقة استصدر مجلس الأمن القرار رقم (١٨٦٠) في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٩، الذي يدعو إلى الوقف الفوري للعمليات العسكرية، واتاحة المجال للتحركات الدبلوماسية الرامية إلى احلال الأمن والاستقرار في المنطقة، وفتح المعابر والسماح للمساعدات الإنسانية بالمرور دون أي عوائق أو تهديد أو قصف المدن (الدستور، ١٢ كانون الثاني٢٠٠٩، ص٢)، وطالب الملك عبد الله التزام إسرائيل بقرار مجلس الأمن الدولي رقم (١٨٦٠)، وحمل المجتمع الدولي مسؤولية ممارسة الضغط علي إسرائيل وإجبارها على تطبيق هذا القرار (الدستور ١٢ كانون الأول ٢٠٠٩، ص١، والدستور،١٤ كانون الثاني٢٠٠٩،ص١)، وطالب الملك عبد الله الثاني الرئيس الأمريكي باراك أوباما بأهمية الانخراط الأمريكي المبكر في مفاوضات جادة وفاعلة تستهدف الوصول إلى حل الدولتين في أسرع وقت ممكن (الدستور،٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص١)، إلا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت أعلن الاستمرار

في العدوان بالرغم من صدور هذا القرار (الدستور، ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٣).

وهذا يعني بأن إسرائيل قامت بضرب قرار مجلس الأمن (١٨٦٠) بعرض الحائط، ولم تلتزم بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، ورفضت الانصياع له، واستمرت في تنفيذ عملياتها العسكرية وإطلاق صواريخها وتدمير البيوت والمستشفيات والمدارس، لحين انتهاء إسرائيل من تحقيق أهدافها في عزل حماس واسقاطها عن الحكم والسلطة في قطاع غزة، حتى أدركت إسرائيل في في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩م بأنها غير قادره على تحقيق أهدافها فقامت بتنفيذ قرار وقف أحادي الجانب للنار في قطاع غزة، ولكن دون القيام بفك الحصار وفتح المعابر لاستمرار الضغط على حركة حماس.

أما على المستوى المحلى فقد قام الملك عبد الله الثاني دعماً لأهالي غزة بالإجراءات الآتية:

١- وجه سفراء المملكة في الخارج بالسعي نحو كشف آثار العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة لحكومات الدول التي يمثلون الأردن فيها، بهدف بلورة موقف دولي يلزم إسرائيل على وقف العدوان بشكل فوري (الدستور، ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٨، ص٢).

٢- وجه الحكومة لإجراء اتصالات مكثفة مع الدول العربية وعواصم القرار الدولية للتحذير من دمارية الإجراءات الإسرائيلية، بهدف التوصل إلى وقف الاعتداءات وتقديم المساعدات الإنسانية والطبية لقطاع غزة (الدستور، ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨، ص١، والدستور، ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٨، ص١،٨)

٣- عقد لقاء مع رؤساء وممثلي الطوائف المسيحية في الأردن، للتأكيد بضرورة وقف العدوان، وأن العنف لن يحقق الأمن لإسرائيل ولن يجلب السلام للمنطقة، وأكد على أهمية الحفاظ على الهوية العربية المسيحية في العالم العربي وخصوصا في مدينة القدس، وأن الحفاظ على التواجد

العربي المسيحي في المدينة المقدسة على رأس أولويات السياسة الأردنية (الدستور، ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٨، ص٢).

٤- قام بإطلاق حملة وطنية للتبرع بالدم في مركز الأميرة إيمان بنت عبدالله الثاني في مدينة الحسين الطبية للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، وكان هو أول المتبرعين بالدم، وقال بعد تبرعه: "هذا أقل شيء، وشيء بسيط نقدمه لإخواننا بغزة".

٥- أوعز بتجهيز مستشفى ميداني عسكري وأرسل إلى قطاع غزة للمساعدة في علاج جرحى العدوان الإسرائيلي، وقال: "نحن كلنا مستاؤون في الأردن، ولا يوجد من هو أقرب للشعب الفلسطيني من الشعب الأردني"، "واجبنا الآن أن نعمل بأقصى سرعة لوقف العمليات العسكرية والعدوان الإسرائيلي على إخواننا في غزة ونحن جاهزون لمساعدة إخواننا هناك، حسب ما هو المطلوب من الأردن" (الدستور،٣٠ كانون الأول ٢٠٠٨،ص١، ٢، ٢٤، ٢٦).

فعلى المستوى المحلي وبناءً على توجيات الملك عبد الله الثاني يعتبر الأردن من أوائل الدول التي كسرت الحصار المفروض على الأهالي في قطاع غزة من خلال إرسال قوافل المساعدات العينية والطبية والأجهزة الضرورية على اختلاف أنواعها عبر الهيئة الخيرية الأردنية، وارسال مستشفى عسكري ميداني إلى قطاع غزة للمساعدة في تضميد جراح الأهالي ومساعدتهم على تجاوز آثار العدوان، وزود المستشفى بكافة الأجهزة الطبية الحديثة وبكافة التخصصات الطبية المؤهلة لإجراءات طبية أو عمليات جراحية بنفس الكفاءة التي تجرى بها هذه العمليات في مدينة الحسين الطبية (الدستور، ٢٧ كانون الثاني٢٠٠٩، ص١، ٦).

١-٢: موقف الملكة رانيا العبد الله

طالبت الملكة رانيا العبد الله المجتمع الدولي حمل مسؤولياته في وقف هذا العدوان، وأطلقت نداء اغاثة حول الأوضاع الإنسانية المتفاقمة في قطاع

غزة، وقالت: "ربما يكون الإعلان العالمي لحقوق الإنسان غير عالمي! أو ان إبن غزة ليس إنساناً جديراً بنفس الحقوق العالمية! هذه هي الرسالة التي يبعثها المجتمع الدولي اليوم"، وأشارت إلى المادتين الأولى والثالثة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهما: "يولد جميع الناس أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق" و "لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه"، كما قالت: "أقل ما يمكن فعله، هو أن تتجاوب الحكومات مع نداء الأونروا الطارىء لتخصيص(٣٤) مليون دولار لسد الاحتياجات الطارئة لسكان غزة العزل" (الدستور، ٨ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٢)، والتقت مع الأمين العام للأمم المتحدة "بان كي مون" وطالبت بضرورة ممارسة المزيد من الضغط على إسرائيل لوقف عدوانها، والإلتزام بدعم جهود الأونروا واليونيسف في غزة قائلة: "إن الكارثة الإنسانية في غزة تحتاج إلى تكثيف الجهود من قبل الجميع" (الدستور، عمان، ١٥ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٢١).

كما شاركت الملكة رانيا العبد الله بالمؤتمر المنعقد في اسطنبول بدعوة من أمينة اردوغان زوجة رئيس الوزراء التركي وعدداً من السيدات الأوائل من المنطقة العربية، وناشطات في مجال حقوق الانسان على المستوى العالمي، مطالبين بوقف العدوان المستمر والحصار الذي يتعرضون له الأهالي في غزة (الدستور، ١١ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٢).

كما قامت الملكة رانيا العبد الله بالتبرع بالدم هي والعديد من النساء الأردنيات دعماً للأهل في قطاع غزة، ضمن حملة التبرع بالدم التي أطلقها الملك عبدالله الثاني بتاريخ ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٩ (الدستور، ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٨، ص٢٣).

وقد جاء موقف الملكة رانيا العبدالله بإدانة العدوان والمطالبة بوقف فوري له والاهتمام بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني والأهالي في قطاع غزة من اهتمام الأردنيين والهاشميين بالقضية الفلسطينية، فالعلاقة بين الأردنيين والفلسطينيين علاقة لا انفصام لها، وجاء انعكاساً لهويتها العربية

والمسلمة، فالقضية الفلسطينية قضية أمة عربية ومسلمة وليست قضية للفلسطينيين وحدهم، كما أن من أبرز اهتمامات الملكة الاهتمام بالجانب الإنساني وتمكين الأفراد، ورعاية الطفل والحفاظ على حقوقه، وتمكين المرأة وتعليم الفتيات، فالكارثة التي أصابت أهالي ونساء وأطفال غزة نتيجة هذا العدوان هي كارثة إنسانية كان لابد من اتخاذ مواقف ثابته تجاهها حفاظاً على حقوق الأنسان، فابن غزة وطفل غزة إنسان جدير بأن يتمتع بكافة الحقوق المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

١-٣: موقف الأمير الحسن بن طلال

يعتبر الأمير الحسن بن طلال وهو شقيق الملك حسين بن طلال الراحل وولي العهد الأردني في الفترة (١٩٥٩- ١٩٩٩) عضو ناشط في العديد من المؤسسات واللجان الأردنية والدولية، وترتكز أولويات اهتماماته على الجانب الإنساني والسلام ورعاية الشباب، وقد تمثل موقف الأمير الحسن من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بالمطالبة بوقف هذا العدوان، مبيناً أن استعمال القوة المفرطة والأسلحة الفتاكة بعد حصار طويل لقطاع غزة بسكانه جميعاً من مدنيين ورجال ونساء وأطفال، لن يُفضي إلى حل، بل سيستدعي إلى ردود فعل متطرفة ليست في صالح أحد، بل ستؤدي تبعاتها السلبية إلى أخذ عملية السلام إلى نقطة مجهولة خاصةً مع تضاعف عدد الضحايا بين قتلى وجرحى ويتامى، ودعا للتفكر في استلهام أصداء السلام في أرض حملت رسالة السلام إلى العالم كلّه (الدستور، ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٨، ص٩).

وبين الأمير حسن بأن سبب العدوان الذي تشنه إسرائيل على مليون ونصف المليون فلسطيني في غزة جاء على خلفية اليأس الذي تولد لدي الفلسطينيين بعد أن انطفأت آمالهم في السلام الشامل والعادل الذي تقبل به الأجيال وتصونه، هذه الآمال التي انتعشت مع انعقاد مؤتمر مدريد في عام١٩٩١م، لكن سبعة عشر عاماً منذ ذلك التاريخ أسفرت عن غياب أي رغبة حقيقية لدى إسرائيل في هذا النوع من السلام، فهي تعد الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام ١٩٦٧م أرضاً محتلة يتعين عليها أن تنسحب

منها، وأن تقوم بما يلزمها به القانون الدولي بمسؤوليات الدولة القائمة بالاحتلال تجاه الأرض والشعب الواقع تحت هذا الاحتلال، ولكن بدلاً من ذلك استمرت إسرائيل في السلوك المعاكس لتلك الالتزامات والتنكر الكامل لجميع القرارات الدولية ذات العلاقة، ولاتنفك عن التوسع الاستعماري (الاستيطاني) وضم القدس والجولان، ومعاملة الشعب الخاضع تحت الاحتلال كجالية طارئة في (أرض إسرائيل).

ورأي الأمير الحسن بأن المحفز الأساسي لقيام إسرائيل بارتكاب مثل هذا العدوان الوحشي بحق أهالي غزة هو الاعتقاد الخاطىء بأن هذا الأسلوب سيجبر الطرف الآخر على قبول استمرار الاحتلال والاستعمار والركوع والاستسلام، وأنه محاولة إسرائيلية جديدة لفرض الشعور بالهزيمة لدى الفلسطينيين والقضاء على روح الدفاع عن كرامتهم وحقوقهم بمقاومة الاحتلال والتصدي للعدوان المستمر، ولكن العكس هو الصحيح.

وبين الأمير الحسن أن إسرائيل تتنكر لتنفيذ القانون الدولي ولشتى قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة مع أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٩ تضمن الاشتراط الصريح بقبول إسرائيل عضواً في هيئة الأمم المتحدة على أن تلتزم الدولة الجديدة بما يقتضيه ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة رقم (١٨١) لعام ١٩٤٧ الخاص بتقسيم فلسطين والقرار رقم (١٩٤) لعام ١٩٤٨ الخاص بعودة اللاجئين إلى ديارهم التي طردتهم منها الدولة الجديدة.

كما تساءل الأمير الحسن عن "مدى استمرارية العالم في تقبّل أنصاف الحقائق وازدواج المعايير، وعن قدرته على المحافظة على الحياد تجاه إلحاق الأذى بالمدنيين والأبرياء، يُقتلون وتُقطّع أطرافهم وتفقأ عيون صغارهم، أيعمل القانون الدوليّ، إذاً، لدعم الأقوياء على حساب الضعفاء؟".

وأكد الأمير حسن بأننا " أمام كارثة إنسانية حقيقية مرعبة، أقلها التشظي والتفكيك لهويّتنا العربية الجامعة والنهضة القومية ولتراث الأجداد في

العصر الحديث"، واشار بأننا " بحاجة ماسّة إلى إعادة بناء النظام الإقليمي العربي، وإلى رؤية فوق قطرية لدور النظام العربي في التعاون والاستقرار المستقبلي، ضمن نظرة واقعية إلى نظام إقليمي في الشرق الأوسط... ينهض بمشروعات التعاون الإقليمي في القضايا التنموية عبر القطرية، مثل المياه والطاقة والبيئة والحدّ من الأسلحة وحركية هجرة السكان والقوى العاملة، ولعل مبادرات السلام التي تتخذ مثل هذا النظام الإقليمي المتماسك راعياً لها وضامناً لعدالتها هي الأرجح احتمالاً للديمومة (الدستور، ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص ٧).

ومن تصريحات الأمير حسن فإن موقفه الداعم لأهل غزة والرافض لسياسة المكيالين تجاه سفك دماء الأبرياء والمدنيين جاء من الإيمان بأن أرض فلسطين هي أرض السلام ولن يتحقق هذا السلام إلا في ظل سيادة العدالة والقانون، لذلك طالب بأن يكون هناك إستراتيجية فلسطينية، وعربية، ودولية للوصول إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وهذا الأمر لن يكون من خلال ارتكاب الجرائم البشعة والمجازر بحق الإنسانية واستخدام وسائل العنف، وإنما من خلال إيجاد حلول تشاركية وإقليمية، فهو يرى بأن العالم العربي يمر بكارثة إنسانية سببها التفكك العربي وغياب التضامن العربي والإقليمي الذي أدى إلى فقدان الهوية العربية وغياب النهضة القومية وتناسي لتراث الآباء والأجداد، فلا بد من إعادة بناء النظام العربي والاقليمي وإقامة مصالح مشتركة من خلال إقامة مشاريع تنموية فيما بينها تساهم في وحدة اقتصادية تؤول إلى وحدة سياسية في نهاية المطاف قادرة على تحقيق الأمن والسلام في المنطقة.

١-٤: موقف الأميرة هيا بنت الحسين

الأميرة هيا بنت الحسين هي شقيقة الملك عبد الله الثاني وسفيرة الأمم المتحدة للسلام ورئيس مجلس إدارة المدنية العالمية للخدمات الإنسانية، جاء موقفها من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بالتنديد والتحذير من تصاعد الغضب في الشارع العربي في حال استمرار الهجمات الإسرائيلية على قطاع

غزة، باعتبار أن المظاهرات والاعتصامات الشعبية ما هي إلا وسيلة وأداة تعبر الشعوب من خلالها عن رفضها للظلم، فالأميرة هيا قالت في هذا الجانب: "أعتقد أن الاحباط في الشارع العربي، والذل، والجرح، والغضب والحزن هي أشياء لايمكن السيطرة عليها بسهولة شديدة في المستقبل في حال استمر الوضع على ماهو عليه...، وأن كل مابوسعنا القيام به كأمة عربية هو المحاولة لجعل الغربي يفهم أنهم كأناس عاديين يودون أن يقولوا شيئا لحكوماتهم لإرغامهم على التحرك ووقف إراقة الدماء".

وتتولى الأميرة هيا رئاسة مجلس إدارة تكية "أم علي" منذ تأسيسها عام ٢٠٠٣م، وهي منظمة غير حكومية للمساعدة الغذائية في العالم العربي، تهدف إلى مساعدة الأسر العفيفة والفقراء والمساكين، وتنمية العمل الخيري والتطوعي، وقد بادرت الأميرة هيا جراء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بمساعدة الأهالي من خلال تكية "أم علي"، إذ قامت بسيير ١٥ شاحنة يومياً إلى أهالي قطاع غزة، إلا أن الإسرائيليين خفضوا سعة كل شاحنة بنسبة ١٠% أي بخفض عدد الطرود الغذائية من ٥٧٠٠ طرد إلى ٥٢٠٠ طرد (الدستور، ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٢).

٢-موقف مجلس الوزراء(الحكومة)

قامت الحكومة على المستوى الدولي والإقليمي بإجراء العديد من اللقاءات والاتصالات، إذ قام رئيس الوزراء نادر الذهبي بالتباحث مع رئيس البرلمان العربي الانتقالي رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي محمد جاسم الصقر حول العدوان الإسرائيلي على غزة، وآليات التحرك العربي البرلماني والحكومي لوقف هذا العدوان، وأهمية الدور الذي يقوم به البرلمان العربي في تفعيل العمل العربي المشترك، وتعزيز آليات عمله لتأسيس موقف عربي موحد حيال القضايا التي تواجه الأمة العربية (الدستور، ٧ كانون الثاني ٢٠٠٩،ص٢٧). كما التقى مع وفد الترويكا الأوروبية، لبيان الجهود الأردنية على كافة المستويات لوقف هذا العدوان (الدستور، ٧ كانون الثاني

٢٠٠٩،ص٢٧).

وقام وزير الخارجية صلاح الدين البشير بتكثيف الاتصالات مع الدول العربية والصديقة، وإجراء سلسلة من الاتصالات مع الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، ووزراء خارجية عدد من الدول العربية والأجنبية منها: فلسطين ومصر والسعودية وليبيا وتركيا وبريطانيا، وأمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي، والمنسق الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبي، ومساعد الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون الشرق الأوسط، وذلك للتباحث حول وقف العدوان الإسرائيلي على غزة، وقام بعقد اجتماع مع سفراء الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن (الدستور، ٢٨ كانون الأول٢٠٠٨،ص٨، والدستور،٢٩ كانون الأول ٢٠٠٨،ص١، ٤)، وأكد أن على المجتمع الدولي مسؤولية حماية الأمن والسلم الدوليين، ولا بد من ممارسة الضغط لاجبار إسرائيل على تنفيذ القرار(١٨٦٠) (الدستور، ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٢) وتساءل البشير: "هل عمل مجلس الأمن رهين بمصلحة طرف واحد"، وطالب بحقن الدماء وإعادة الحياة الطبيعية إلى غزة ووقف العلميات العسكرية وانسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨م، وفتح المعابر والسماح لدخول المساعدات الطبية، والسعي لإنشاء الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية على الضفة والقطاع ضمن أراض موصولة جغرافياً، وأعلن استعداد الأردن لاستقبال المساعدات العالمية للشعب الفلسطيني لتمريرها عبر الأراضي الأردنية إلى غزة ضمن القوافل التي تسير للأهل هناك منذ بداية العدوان (الدستور، ٨ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٧).

كما طالب الأردن رسمياً أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى بعقد اجتماع قمة طارىء لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية، لوضع خطة للتحرك العربي لوقف العدوان على غزة، وبين عمرو موسى بأن هذا العدوان مدان من جميع الدول العربية ومن الجامعة العربية رافضاً المزاعم التي تردد "بأن هناك غطاء عربي للعدوان الإسرائيلي (الدستور،

٢٨ و ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٨، ص٨، وص ١).

ومن خلال التصريحات الرسمية للحكومة فإن موقفها تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة تمثل بالسعي نحو إيجاد نوع من التوازن ما بين الاعتدال والتصعيد، فالحكومة الأردنية ترتبط بمعاهدة سلام مع إسرائيل بموجب اتفاقية وادي عربة منذ عام ١٩٩٤م من جهة، وتتعرض إلى مطالبات وضغوطات شعبية من جهة ثانية، جعلت الموقف الأردني الرسمي يتبع آليه من شأنها السعي نحو إيجاد نوع من المقاربة الفلسطينية الإسرائيلية من أجل التوصل إلى سلام عادل وشامل قائم على حل الدولتين، وذلك لأسباب ارتبطت بظروف المنطقة العربية الصعبة التي يسودها الانقسام والتباين في المصالح والأهداف، الأمر الذي يحول دون طرح إمكانية العودة إلى خيار المقاومة.

ويظهر من خلال الاتصالات واللقاءات العديدة التي أجراها وزير الخارجية الأردني مع الدول العربية والإسلامية ومع جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بأن هناك انقسام بالموقف العربي من العدوان الإسرائيلي على غزة، وقد يكون لموقف بعض الدول العربية من حركة حماس الدور في ذلك، باعتبار أن حركة حماس باستلامها السلطة في قطاع غزة قد أفسدت مشروع السلام القائم على فكرة حل الدولتين، مما أدى إلى الاختلاف في المواقف، إذ يلاحظ بأن الدول العربية لم تقف معاً أمام هذا العدوان، ولم تستخدم أسلوب التصعيد أو التهديد باستخدام جيوشها العربية، وهذا الانقسام العربي والضعف في المنظمات العربية والإسلامية شجع إسرائيل بالاستمرار في حربها على غزة، وأفقد العرب القدرة على ممارسة أي ضغوطات على مجلس الأمن تلزم إسرائيل بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية، والوقف الفوري لاطلاق النار تنفيذاً لقرار (١٨٦٠).

أما على المستوى المحلي، فقد استدعت وزارة الخارجية الأردنية القائم بالأعمال الإسرائيلي في عمان وأبلغته احتجاجاً شديد اللهجة، وطلبت إليه نقل إدانة وشجب الحكومة الأردنية الشديدين إلى حكومته احتجاجاً على هذا

العدوان غير المبرر على أبناء الشعب الفلسطيني في غزة، وطالبت بالوقف الفوري لهذا الاعتداء (الدستور، ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٨، ص١).

كما عقد رئيس الوزراء الأردني نادر الذهبي اجتماعاً مع مجلس النواب الأردني لبيان جهود الحكومة لوقف المجزرة البشعة التي ترتكبتها إسرائيل بحق المواطنين في قطاع غزة، وأوضح بأن الملك عبدالله الثاني هو أول من أدان واستنكر العدوان الإسرائيلي على غزة، وأن الموقف الرسمي للحكومة ينسجم بشكل تام مع الموقف الشعبي القائم على إدانة واستنكار العدوان، ثم رفعت الحكومة من منسوب خطابها الغاضب تجاه العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة، بقول رئيس الوزراء أمام مجلس النواب "أن الحكومة تحتفظ بكافة الخيارات المتاحة أمامها لاتخاذ أي إجراء لتقييم العلاقات مع أي كان وخاصة إسرائيل، وإعادة النظر فيها من منطلق الحرص على خدمة مصلحة الوطن العليا"(الدستور، ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٨، ص٧). كما أكد رئيس الوزراء الأردني بأن الأردن لن يقف صامتاً امام الكارثة الإنسانية في غزة، إذ قال: "لن نسكت على التدهور الخطير للوضع الإنساني في غزة، ولن نسكت على هذا التهديد الذي يطال أمن المنطقة واستقرارها" (الدستور، ٥ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص١٣)، وبين أن من حق المواطن الأردني التعبير عن تضامنه مع إخوانه في غزة بشكل حضاري من خلال المسيرات والفعاليات التي تنظم لهذه الغاية (الدستور، ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨، ص١)، إذ أقيم في عمان منذ بدء العدوان أكثر من ستمائة مظاهرة لمختلف شرائح المجتمع، لم تطلق فيها رصاصة واحدة من الأجهزة الأمنية، وقوات الدرك، والأمن العام، فمرت المظاهرات والاعتصامات دون أن يحدث ما يعكر حرية التظاهر والتعبير والاعتصام، لأن نصرة الأهالي في غزة واجب ديني وقومي (الدستور، ١٩ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص١).

وبذلك فإن موقف الحكومة الأردنية على المستوى المحلي جاء منسجماً مع الموقف الشعبي الغاضب من إسرائيل والرافض لهذا العدوان، فالحكومة

أعلنت بأنها قد تعيد النظر في علاقاتها مع إسرائيل في حالِ عدم استجابتها لمطالب الشعب الأردني بوقف العدوان على قطاع غزة حفاظاً على المصلحة الوطنية العليا، كما لم تقف الحكومة الأردنية أمام كافة المسيرات والفعاليات والمظاهرات الشعبية المطالبة برفع المعاناة عن الأهالي في قطاع غزة بفك الحصار وفتح المعابر.

٣- موقف مجلس الأمة (الأعيان والنواب)

٣-١: موقف مجلس الأعيان

أصدر مجلس الأعيان بياناً ندد فيه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة واعتبره انتهاكاً صارخاً للقوانين والأعراف الدولية وتعطيل للجهود الرامية إلى تحقيق السلام في المنطقة، ودعى المجلس إلى الاحتكام إلى لغة العقل والحوار لحل جميع القضايا العالقة، وأعرب المجلس عن تأييده لمساعي الملك لإنهاء العمليات العسكرية كافة في مدينة غزة، وشدد البيان على ضرورة وقف جميع أعمال العنف وإراقة الدماء وإتاحة السبل أمام وصول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة للحيلولة دون وقوع المزيد من الكوارث من خلال التنسيق مع مجلس النواب لإجراء الاتصالات مع كل من الاتحاد البرلماني العربي، والاتحاد البرلماني الدولي، والبرلمان الأوروبي لإتخاذ موقف موحد لإنهاء العدوان وجميع أنواع العنف، والعمل على دفع جميع الأطراف للعودة إلى منطق الحوار استناداً إلى مبادرات السلام من أجل الوصول إلى تسوية سلمية عادلة شاملة في المنطقة، تكفل لأبناء الشعب الفلسطيني حقوقهم المشروعة، وفي مقدمتها إقامة دولتهم الفلسطينية المستقلة على ترابهم الوطني (الدستور، ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٨، ص٦).

وبذلك فإن موقف مجلس الأعيان الأردني جاء منسجماً مع توجهات الحكومة والشعب برفض العدوان وإدانته، مع الدعوة إلى حل النزاعات بالطرق السلمية من خلال الحوار وعدم اللجوء إلى العنف، والمطالبة بفك الحصار عن الأهالي من خلال السماح بوصول المساعدات الإنسانية والطبية.

٣-٢: موقف مجلس النواب

أدان مجلس النواب العدوان الإسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين، الذي يخالف كل الشرائع السماوية والقوانين الدنيوية، وطالب الكيان الإسرائيلي بالوقف الفوري لعدوانه الذي لن يؤدي إلا لمزيد من الكراهية، وجر المنطقة إلى دوامة من العنف لا يدرك أحد مداها (الدستور، ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٨، ص٨)، وأصدر مجلس النواب بياناً بشأن العدوان الإسرائيلي على غزة تضمن الآتي:

١- دعم كافة الجهود التي تبذلها المملكة بقيادة الملك عبدالله الثاني في الدعوة لإحلال سلام عادل ودائم وشامل، وأن دم الشهداء هو اللبنة الأساسية في بناء الدولة الفلسطينية المنشودة التي لا بد من الوصول إليها عبر التضحية والثبات وبذل الغالي والرخيص.

٢- اتساع الشقاق بين السلطة الفلسطينية وحركة حماس من أهم الأسباب التي شجعت الكيان الإسرائيلي على اللجوء إلى هذا العدوان، لذلك لابد من رص الصفوف، ونبذ الخلافات، وتوحيد الجهود بين الأخوة في فلسطين، لأن العدو للطرفين واحد.

٣- مطالبة المجتمع الدولي عامة، والمجتمع البرلماني خاصة بالتدخل الفوري والحاسم لإدانة هذه المجازر البشعة ومنع تكرارها.

٤- إن السياسيات الإسرائيلية العنصرية ترفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، وتمارس الالتفاف عليها، وتبحث بكل الوسائل السياسية، والعسكرية، والإجرامية فرض حلول على حساب الشعب الفلسطيني، وحقوقه الوطنية، وحقه بإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس الشريف (الدستور، ٢٨ كانون الأول ٢٠٠٨، ص٨)

٥- دعوة الحكومة إلى إعادة النظر في العلاقات الأردنية – الإسرائيلية، إذ طالب ٢٨ نائباً الحكومة الأردنية بطرد السفير الإسرائيلي في عمان، وسحب

السفير الأردني في تل أبيب احتجاجا على هذا العدوان والممارسات العسكرية البشعة التي نفذها الجيش الإسرائيلي بحق أبناء قطاع غزة المحاصر، كما قام كل من النواب: خالد البكار، ومحمد عقل، وهاني النوافله، وياسين الزعبي، وخليل عطية، بحرق العلم الإسرائيلي خلال الجلسة التي عقدها المجلس في سابقة هي الأولى في تاريخ الحياة البرلمانية الأردنية أن يقدم نواب على حرق العلم الإسرائيلي تحت قبة البرلمان (الدستور، ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٨، ص١)، في الوقت الذي رأى بعض الساسة والدبلوماسيين الأردنيين بأن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل لا يصب في خدمة المصلحة الفلسطينية، ولا المصلحة الأردنية، إذ أن الأردن يستغل هذه العلاقات لايصال المساعدات الإنسانية والأدوية، إضافة إلى العمل من هذه العلاقات على ضمان وقف فوري لاطلاق النار (الدستور، ١٣ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٨).

كما قامت الكتلة الوطنية في مجلس النواب بزيارة الجرحى والمصابين من أهل غزة والذين نقلوا إلى مستشفى الملكة علياء العسكري التابع لمديرية الخدمات في القوات الأردنية المسلحة، ثم تبرعوا بالدم للأهالي في قطاع غزة (الدستور، ٤ كانون الثاني٢٠٠٩، ص٢).

كما قامت اللجنة القانونية النيابية بعقد اجتماع دعت إليه خبراء في القانون الدولي للبحث في الإمكانيات القانونية المتاحة أمام الأردن لرفع قضية لمحاكمة مجرمي الحرب من قادة إسرائيل جراء ما يقترفونه من مجازر، وابادة جماعية ضد الأطفال والنساء والشيوخ في قطاع غزة، وأبلغ الخبراء في القانون الدولي بصعوبة رفع دعوى قضائية أمام المحكمة الجنائية الدولية في ظل الفيتو الأمريكي، وأن الخيار الوحيد هو اللجوء إلى إتفاقية الإبادة الجماعية الصادرة عام ١٩٤٨م ليحاكم الإسرائيليين عبر محكمة العدل الدولية (الدستور،١٥ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٢٦)، ثم قامت اللجنة برفع عدد من التوصيات إلى المجلس الذي وافق عليها دون أي مناقشة لمقاضاة إسرائيل على جرائمها في

قطاع غزة، إذ تضمنت التوصيات الآتي(الدستور، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٢٨):

١- الطلب من الحكومة تقديم دعوى لدى محكمة العدل الدولية لمقاضاة إسرائيل استناداً إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية واتفاقية إبادة الأجناس، ومقاضاة إسرائيل لدى المحاكم الأوروبية التي تسمح قوانينها الوطنية برفع دعوى كهذه، على أن يتولى مجلس النواب متابعتها.

٢- الطلب من الحكومة السير بإجراءات دبلوماسية لدعوة الجمعية العمومية للأمم المتحدة لاجتماع من أجل الاستماع إلى شهادة الأمين العام للأمم المتحدة كشاهد إثبات على حجم الدمار والجرائم التي وقعت في غزة.

٣- مخاطبة الحكومة لتقوم بدعوة الأطراف الموقعة على اتفاقيات جنيف الأربعة والبروتوكولين المكملين لهذه الاتفاقيات إلى مؤتمر عام.

٤- التوصية بتعديل قانون العقوبات الأردني ليشمل جريمة الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، والجرائم الواقعة على المدنيين أثناء الحرب (الدستور، ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٧).

كما قرر وفد أردني يضم ٢٣ نائباً القيام بزيارة إلى قطاع غزة بهدف لقاء رئيس وزراء الحكومة الفلسطينية المقالة اسماعيل هنية ورئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالوكالة أحمد بحر، للتعبير عن التضامن مع الفلسطينيين، ودعم الأردن للمقاومة، وللاطلاع على حجم الدمار الذي خلفته آلة الحرب الإسرائيلية في القطاع المحاصر(الدستور، ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٨، ص٧).

فعلى المستوى المحلي نلاحظ بأن تصريحات وتوصيات مجلس النواب الأردني، جاءت معبرة عن موقف الشعب الأردني الذي يرتبط بعلاقة تاريخية مع الشعب الفلسطيني، كون هذا المجلس منتخب من قبل الشعب الأردني ويمثلهم، لذلك لم يتوان المجلس عن التعبير عن موقف الشعب الأردني

الغاضب من هذا العدوان، ورفضه لهذه الحرب، فالشعب الأردني طوال فترة العدوان قام باطلاق المسيرات والمهرجانات والاعتصامات والخطابات على اختلاف شرائح المجتمع الأردني من أحزاب سياسية، ونقابات مهنية، وأفراد من مسلمين ومسيحيين، شيوخ وشباب، نساء وأطفال، وقفوا إلى جانب الأهالي في قطاع غزة، وطالبوا بفتح أبواب الجهاد أمام المتطوعين من الشعب العربي والإسلامي للوقوف إلى جانب إخوانهم في غزة، ونتيجة لهذا الضغط الشعبي طالب مجلس النواب الحكومة الأردنية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل بسحب السفراء، وأكد بأن حركة المقاومة الفلسطينية هي الوسيلة الأساسية لبناء الدولة الفلسطينية في ظل هذه الغطرسة الإسرائيلية، وأن الانقسام الفلسطيني هو الذي أعطى إسرائيل الضوء الأخضر لشن مثل هذا العدوان.

أما على المستوى الاقليمي فقد بادر البرلمان الأردني الاتصال مع البرلمانات العربية لعقد اجتماع طارئ للاتحاد البرلماني العربي، كون أن البرلمانيين لهم دور كبير في الضغط على العالم من خلال علاقاتهم مع البرلمانات الأوروبية والدولية (الدستور، ١كانون الثاني ٢٠٠٩، ص٧)، الأمر الذي نتج عنه عقد اجتماع طارىء لوفود من البرلمانات العربية في مدينة صور جنوبي لبنان، شارك فيه وفد نيابي أردني برئاسة رئيس مجلس النواب عبد الهادي المجالي (الدستور،٣١ كانون الأول ٢٠٠٨، ص٦)، وقد تمخض عن هذا الاجتماع دعوة الاتحاد البرلماني جميع الدول العربية التي تقيم علاقات مع إسرائيل إلى قطعها احتجاجاً على ما يحدث في غزة (الدستور، ٤ كانون الثاني٢٠٠٩، ص٣).

كما التقى رئيس مجلس النواب الأردني بوفد الترويكا للبرلمانات الآسيوية موضحاً بأن المجتمع العربي والإسلامي بخاصة، والمجتمع الدولي وبالذات دول الترويكا الآسيوية يطالبون بتسليط الأضواء على بشاعة الظروف الإنسانية التي نجمت عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والسعي نحو تطبيق قرارات الشرعية الدولية المتصلة بالقضية الفلسطينية وبمجمل الصراع

العربي الإسرائيلي من خلال الانسحاب الإسرائيلي الشامل من جميع الأراضي العربية المحتلة، والاقرار بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في الدولة، والعودة والتعويض وفقا للقرار الدولي رقم (١٩٤)، ورفض أي حديث عن التوطين والتهجير واستيعاب المستوطنين الإسرائيليين على حساب حقوق الشعب الفلسطيني على أرض وطنه (الدستور، ١٠كانون الثاني٢٠٠٩، ص٢).

كما شارك الوفد النيابي الأردني برئاسة عبد الهادي المجالي رئيس مجلس النواب بالاجتماع الاستثنائي الذي عقدته اللجنة التنفيذية لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي في اسطنبول، شارك فيه أكثر من مائتي برلماني من رؤساء وممثلي الهيئات البرلمانية في العالم الإسلامي، وألقى رئيس الوفد الأردني كلمة في الجلسة الافتتاحية للإجتماع طالب فيه كافة البرلمانيين في الدول الاسلامية برفض المؤامرات والمحاولات الرامية إلى إنهاء القضية الفلسطينية وتحويلها من قضية سياسية بامتياز إلى قضية انسانية (الدستور،١٥ كانون الثاني٢٠٠٩، ص٢٦)، وافرز هذا الاجتماع موقف موحد لهذه البرلمانات طالبت بوقف فوري لهذا العدوان، ورفع الحصار المفروض على القطاع (الدستور، ١٨ كانون الثاني٢٠٠٩، ص٢).

فعلى المستوى الاقليمي أراد البرلمان الأردني تحفيز البرلمات العربية للتصدي لهذا العدوان والعمل على إثارة البرلمات الأوروبية للوقوف إلى جانب الأهالي في قطاع غزة، وقد لوحظ بأن الموقف الشعبي الأوروبي والعالمي قد وقف إلى جانب الفلسطينيين من باب التعاطف الإنساني برفع المعاناة ووقف هذا العدوان، وأخذوا يطالبوا بضرورة الوصول إلى تسوية شاملة عادلة بشأن القضية الفلسطينية.

الخاتمة

من خلال دراسة الموقف الرسمي الأردني من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨ بتتبع ورصد المعلومات الواردة في صحيفة الدستور، فقد خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

١- ارتبط الهاشميون بعلاقة تاريخية قديمة مع قطاع غزة قبل ظهور الإسلام من خلال العلاقات التجارية بين العرب في الجزيرة العربية وبلاد الشام، وارتبط سبب تسميتها بغزة هاشم نسبة إلى هاشم بن عبد مناف الجد الثاني للرسول(ص)، الذي أصيب بالمرض في مدينة غزة أثناء رحلته إلى بلاد الشام وتوفي ودفن فيها، فأطلق عليها غزة هاشم تكريماً لجد الرسول (ص).

٢- فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية على الساحة الفلسطينية في كانون الثاني ٢٠٠٦م، وسيطرتها بالكامل على قطاع غزة في حزيران ٢٠٠٧، أدى إلى وجود سلطتين سياسيتين تنفيذيتين، وهما: حركة فتح التي تسيطرعلى الضفة الغربية برئاسة محمود عباس، واتخذت طريق التفاوض وسيلة من أجل استرجاع الحقوق وفق إطار مرسوم هو اتفاقية أوسلو1993، وحركة حماس التي تسيطرعلى قطاع غزة برئاسة إسماعيل هنية، وترفض تقديم التنازلات متمسكاً بحق المقاومة إلى أن يتم استرجاع الحقوق، الأمر الذي أدى إلى حدوث الانقسام الفلسطيني في الداخل، واستمرار النزاعات والصراعات بين حركتي فتح وحماس الأمر الذي جعلهما ينشغلان بمشاكلهما الداخلية بدلاً من الانشغال للوصول إلى تسوية عادلة وشاملة للقضية الفلسطينية.

٣- سيطرة حركة حماس على قطاع غزة أدى إلى تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية في غزة، إذ ارتفعت نسبة البطالة، والفقر، والسرقات، والجرائم، وانتشار المخدرات، والانحرافات الأخلاقية، والرغبة في

الهجرة، وتدني مستوى الخدمات المتاحة للأهالي في التعليم والصحة، وتراجع النشاط الاقتصادي، نتيجة لسياسة إسرائيل في التعامل مع حركة حماس وقطاع غزة على أنه "دولة عدو"، فقامت بتضيق الخناق على قطاع غزة بفرض الحصار وإغلاق المعابر، بهدف تأليب الأهالي على حركة المقاومة حماس، وتحميلها مسؤولية معاناة الشعب وتدهور أوضاعه، إلا أن الكيان الإسرائيلي فشل في هذه السياسة، إذ أن الأهالي في قطاع غزة صمدوا أمام كافة التحديات والضغوطات الممارسة عليهم، ووقفوا إلى جانب حكومتهم ضد الاحتلال الإسرائيلي.

٤- لا يعتبر العدوان الإسرائيلي عام ٢٠٠٨م هو العدوان الأول على قطاع غزة، إذ قامت القوات الإسرائيلية بتصعيد عملياتها العسكرية وضرب مناطق السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة بسبب ازدياد العمليات الفدائية في المناطق التابعة للسلطة بعد اندلاع الانتفاضة الثانية (الأقصى) عام ٢٠٠٠م.

٥- أرادت إسرائيل من عدوانها على قطاع غزة في ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨م، حماية المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الجنوبية، وتوفير الأمن والإستقرار لها من خلال وقف عمليات إطلاق الصواريخ الفلسطينية من قبل حركة حماس المسيطرة على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٧، والعمل على تدمير البنية التحتية والعسكرية لحماس، سواء من خلال الحرب، أو الحصار الاقتصادي وإغلاق المعابر، أو اتباع سياسة الاغتيالات، إلا أنها فشلت في ذلك، بل أصبحت صواريخ المقاومة من حركة حماس تصل إلى مسافة أبعد مما كانت تصل إليه في السابق.

٦- وصف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بالوحشية لإرتكابه أقصى المجازر البشعة بحق الإنسانية، إذ لم يميز بين الأهداف المدنية والعسكرية، بل استهدف البيوت، والمدارس، والمستشفيات، والمساجد

وغيرها، بحجة الدفاع على أمن المستوطنات الجنوبية الإسرائيلية، فإسرائيل تعطي نفسها الحق بإستخدام أبشع الأساليب لحماية مستوطناتها في الوقت الذي تعتبر فيها قيام حركة حماس بإطلاق الصواريخ على المستوطنات الإسرائيلية دفاعاً عن سكانها وشعبها من الأعمال الارهابية، ويظهر هذا الأمر في احدى اللافتات التي حملها أحد المواطنيين الفلسطينين في غزة، إذ تقول: " **أخذتم مياهي، وحرقتم شجر الزيتون، ودمرتم منزلي، وسلبتم وظيفتي، وسرقتم أرضي، وسجنتم والدي، وقتلتم أمي، وقصفتم بلدي، وجوعتمونا جميعاً، وأذليتمونا جميعاً، وفي النهاية أنا المذنب أطلقت عليكم صاروخاً رداً على عدوانكم!!** .

٧- تمثل الموقف الدولي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بتحميل حركة حماس مسؤولية هذا الهجوم، ومسؤولية الكارثة الإنسانية التي حلت بأهالي غزة لقيامها بإنهاء التهدئة، وأن إسرائيل من حقها الدفاع عن نفسها والرد على الصواريخ التي تقوم حركة حماس بإطلاقها من أراضيها على المستوطنات الإسرائيلية في المناطق الجنوبية، فتعاملت مع العدوان باعتباره حرب ومن حق إسرائيل الدفاع عن نفسها، أما هيئة الأمم المتحدة فقد اتسم موقفها بالضعف وعدم القدرة على ممارسة أي ضغوط تلزم إسرائيل بتنفيذ قرار الوقف الفوري للعدوان رقم (١٨٦٠)، كما لم تقوم بدورها الإنساني بالمستوى المطلوب لحماية المدنيين في ايصال المساعدات الإنسانية وفتح المعابر ورفع الحصار لايصال الأدوية ونقل الجرحى.

٨- تمثل الموقف الأردني على المستوى الرسمي (القصرالملكي، والحكومة، مجلس الأعيان) تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بالسعي نحو إيجاد نوع من التوازن ما بين الاعتدال والتصعيد، للأسباب الآتية:

❖ الحكومة الأردنية ترتبط بمعاهدة سلام مع إسرائيل بموجب اتفاقية وادي

عربة منذ عام ١٩٩٤م، الأمر الذي دفع الأردن للاتجاه نحو تسوية النزاع بطرق سلمية بهدف إحلال السلام في المنطقة، إلا أن تصاعد مطالب بعض القادة الإسرائيلين مجدداً بجعل الأردن وطناً بديلاً للفلسطينيين لتنفيذ مشروع إسرئيل الكبرى الذي يهدد أمن واستقرار الأردن، أو مطالب بضم الضفة الغربية إلى الأردن، وضم قطاع غزة إلى مصر، جعل الأردن شديد اللهجة في بعض الأوقات للحفاظ على المصلحة الوطنية العليا.

- ❖ يعتبر الأردن حليف إستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية إذ يتلقى منها المساعدات والمنح والقروض، إضافة إلى مشاركتة في بعض نشاطات حلف شمال الأطلسي، الأمر الذي يجعل سياسة الأردن لاتخرج عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وتأخذ مسار الاعتدال.
- ❖ تعرضت الحكومة الأردنية إلى مطالبات وضغوطات شعبية بقطع العلاقات الدبلوماسية نهائياً مع إسرائيل، وإلغاء معاهدة السلام الموقعة بين الجانبين، وفتح قنوات اتصال مع حركة حماس مع تزامن ضعف السلطة الفلسطينية في تحقيق الأهداف المطلوبة منها في مفاوضاتها مع إسرائيل، نظراً للتمازج الديني والتاريخي والاجتماعي ما بين الشعبين الأردني والفلسطيني، مما دفع الحكومة في بعض الأوقات لتصعيد موقفها مع إسرائيل، والإشارة بأن كافة الخيارات متاحة أمام الحكومة لإتخاذ أي إجراء لتقييم العلاقات مع أي كان وخاصة إسرائيل.

هذه الأمور مجتمعة جعلت الموقف الأردني الرسمي يتبع آليه من شأنها الحفاظ على موقف متوازن بين الاعتدال والتصعيد جراء هذا العدوان، والسعي نحو إيجاد نوع من المقاربة الفلسطينية الإسرائيلية بهدف التوصل إلى سلام عادل وشامل قائم على حل الدولتين، لأسباب ارتبطت بظروف المنطقة العربية الصعبة التي يسودها الانقسام مما يحول دون إمكانية طرح العودة إلى

خيار المقاومة أوالتهديد بقيام الجيوش العربية بشن هجوم عسكري مضاد لوقف هذا العدوان، أو التلويح في المحافل الدولية والإقليمية بإلغاء معاهدة السلام الأردنية الإسرائيلية أو إغلاق السفارة الأردنية، وإنما كانت تمضي قدماً في مشروع التسوية والسعي نحو عدم المساس بمبادرة السلام وتعريض خيار السلام للخطر، فكان مع التهدئة ورفض التصعيد، مع التأكيد بأن السلام والاستقرار والأمن في المنطقة لن يتحقق من خلال القتل والاعتداء، وإنما من خلال إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وحصول الشعب الفلسطيني على حقة في إقامة دولته على التراب الفلسطيني.

٩- تمثل الموقف الأردني على المستوى الرسمي (مجلس النواب) تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة بالتصعيد باعتبار أن مجلس النواب منتخب من قبل الشعب، وبذلك فإن موقف مجلس النواب يمثل موقف الشعب الأردني، إذ قام مجلس النواب بإجراء العديد من اللقاءات والاتصالات والزيارات على مختلف المستويات الاقليمية والدولية لبيان مدى خطورة هذا العدوان والعمل على تحفيز البرلمانات العربية والدولية لوقف هذا العدوان، ورفع مشروع يتضمن إقامة دعوى لدى محكمة العدل الدولية لمقاضاة الجانب الإسرائيلي لدى المحاكم الأوروبية على جرائمه البشعة، كما طالب الحكومة بطرد السفير الإسرائيلي في عمان، وسحب السفير الأردني في تل أبيب، إضافة إلى حرق العلم الإسرائيلي تحت قبة البرلمان، فكانت السابقة الأولى أن يقدم نواب على حرق العلم الإسرائيلي.

١٠- وصف الموقف الأردني الرسمي بالانسجام التام مع الموقف الشعبي، إذ اتجه نحو إرضاء الشعب الأردني الغاضب من هذا العدوان، بالسماح للشعب باطلاق المسيرات والمهرجانات والاعتصامات والخطابات على اختلاف شرائح المجتمع الأردني، إذ لم يبق لا مسجد ولا كنيسة ولا شارع ولا بيت ولا مدرسة ولا قرية من قرى الأردن الإ وتفاعلت ووقفت إلى جانب

الأهالي في قطاع غزة.

١١- ارتكز الموقف الأردني تجاه العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة على مسارين أحدهما سياسي: من خلال تكثيف الجهود والاتصالات واللقاءات والتحركات الدبلوماسية دولياً واقليمياً ومحلياً للوصول إلى حل لوقف العدوان والعودة إلى المفاوضات المباشرة مع الحفاظ على الحقوق الفلسطينية بإقامة الدولة الفلسطينية وفق حل الدولتين، والثاني إنساني بوضع جميع الإمكانات الأردنية المتاحة من المساعدات الطبية والغذائية تحت تصرف الفلسطينيين لدعمهم ومساندتهم، فكان الأردن من أوائل الدول التي كسرت الحصار المفروض على الأهالي في قطاع غزة إذ قام بإرسال قوافل المساعدات العينية والطبية والأجهزة الضرورية على اختلاف أنواعها، عبر الهيئة الخيرية الأردنية، وارسال مستشفى عسكري ميداني إلى قطاع غزة للمساعدة في تضميد جراح الأهالي ومساعدتهم على تجاوز آثار العدوان.

وقد خلصت الدراسة بالتوصيات الآتية:

١- إن الأساليب التعسفية والوحشية التي يستخدمها الكيان الإسرائيلي في حربه على قطاع غزة منذ عام ٢٠٠٨م حتى يومنا هذا سواء من خلال الحرب أو الحصار الاقتصادي وإغلاق المعابر، أو اتباع سياسة الاغتيالات، وغيرها لن تتوقف، طالما يوجد انقسام في الداخل ما بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية، فلا بد من توحيد الصفوف في الداخل والوصول إلى مصالحة فلسطينية دائمة، ودعوة الفصائل الفلسطينية كافة إلى الوحدة الوطنية ونبذ الصراعات والانقسامات الداخلية التي هي من أهم الأسباب التي دفعت إسرائيل لشن العدوان على قطاع غزة.

٢- على الحكومة الأردنية أن تتخذ موقف تبين من خلاله بأن إمكانيات الأردن ليست محدودة، وعليه أن يستثمر المتغيرات المحيطة به، وأن يجعل إسرائيل تشعر بأنه قادر على ممارسة ضغوطاته عليها من خلال

الموقع الإستراتيجي والجيوسياسي الذي يتمتع به الإردن، وعليه أن يبين بأنه ليس ملزم لتنفيذ ما يحدده له الآخرون، بل عليه أن يُشعر الآخرين بأنهم بحاجة له، الأمر الذي سيمنحه مساحة من المناورة لتحقيق أهدافة، والضغط على إسرائيل وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، كونه يتوجب عليه الاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني في صموده ومقاومته للاحتلال، حتى يحافظ على دوره في مواجهة الأطماع الإسرائيلية.

٣- لايوجد موقف عربي موحد من الاعتداءات على قطاع غزة من عام ٢٠٠٨م حتى يومنا هذا، وذلك بسبب الظروف الصعبة التي أحاطت بالمنطقة والتي ارتبطت بالتغيرات التي طرأت على المجتمع الدولي بانهيار الاتحاد السوفيتي وتحول النظام الدولي من ثنائي القطبية (رأسمالي، واشتراكي) إلى أحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانقسام مواقف الدول العربية من الغزو العراقي الكويتي، ومن ثم دخول العرب في مباحثات سلام مع إسرائيل من خلال مؤتمر مدريد عام ١٩٩١م ضمن مباحثات ثنائية، وكذلك الاختلاف في مواقف الدول العربية عند سيطرة حماس عام ٢٠٠٧م على قطاع غزة، إذ اعتبرت الدول الموقعة على معاهدة سلام مع إسرائيل بأن سيطرة حماس على السلطة في غزة يعمل على تعطيل مشروع السلام والمصالحة مع إسرائيل، ويحول دون الحل السلمي القائم على إقامة الدولتين، وطالما هناك انقسام بالصف العربي ستستمر إسرائيل بإجراءتها التعسفية ضد الفلسطينيين، ولن تلتزم بقرارات الشرعية الدولية، ومن هنا لابد وأن يكون هناك موقف عربي موحد قائم على وضع حلول جذرية لكافة القضايا المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، على أن تكون هذه الحلول بشكل كلي، وليس بشكل ثنائي جزئي تجاه القضية الفلسطينية، فالأردن وحدة دون التضامن مع الدول العربية والإسلامية ليس لدية القدرة على وضع حد للانتهاكات الإسرائيلية، أو حتى التلويح باستخدام القوة لحل القضية الفلسطينية.

٤- تراجع الاهتمام الدولي للقضية الفلسطينية ارتبط بعدم وحدة الصف العربي وتراجع القضية الفلسطينية من سلم الأولويات العربية والإقليمية، الأمر الذي يتطلب من العرب حراك دبلوماسي دولي وجهود مكثفة لإعادة القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، بهدف حشد التأييد الدولي، وإعادة تجميع الحلفاء والمؤيدين والداعمين الدوليين للقضية الفلسطينية، لإيجاد حل عادل ودائم وشامل للصراع العربي الإسرائيلي.

المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

١- الكيالي، عبد الحمد (تحرير)، دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان)، ط١، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت،٢٠٠٩

٢- سعيد، خالد، حين صبوا الرصاص على غزة، ط١، مكتبة جزيرة الورد، عمان، ٢٠١٠،

٣- العارف، عارف، تاريخ غزة، بيت المقدس، مطبعة دار الأيتام، ١٩٤٣

٤- عاشور، سعيد، غزة هاشم، ط١، دار الضياء للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٨

٥- العوضي، حفظي عبد الله، السياسة الخارجية الأردنية تجاه السلطة الوطنية الفلسطينية ١٩٩٩-٢٠١٠، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٤

٦- النحوي، عدنان بن علي، ملحمة غزة: مجزرة بين قسوة الحصار ولهيب النار وهول الدمار، ط١، دار النحوي للنشر، د.م، ٢٠٠٩

ثانيا: المجلات

١- أبو سيف، عاطف، "إسرائيل العالم والعدوان على غزة"، مجلة المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، العدد ٥٥، نوفمبر ٢٠١٤.

٢- رباحي، أمينة، "الحصار على غزة أحد أشكال الفصل العنصري"، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية / قسم العلوم الإقتصادية والقانونية، العدد ١٤، جوان ٢٠١٥.

٣- عزم، أحمد جميل، "حرب غزة ٢٠١٢ والدولة: العجز عن تغيير قواعد اللعبة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ربيع ٢٠١٣، العدد ٩٤.

٤- القيق، فريد صبح، " أثر البحر على النمو العمراني لمدينة غزة"، مجلة جامعة الملك سعود، العمارة والتخطيط ٢، الرياض، ١٤٣٤/٢٠١٣هـ، المجلد ٢٥.

٥- المجالي، رضوان محمود، "موقف القانون الدولي من الإعتداءات الإسرائيلية على قطاع غزة ٢٠٠٨-٢٠١٢: دراسة في الإغتيالات السياسية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ٢٠١٤، العدد ٤١-٤٢.

٦- الموسى، محمد، "الاغتيال والقتل المتعمد: قراءة قانونية في أحكام المحكمة العليا الإسرائيلية"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ٢٠٠٩، العدد ٢١.

٧- مرتجى، زكي رمزي، "لانقسام الفلسطيني وأثره على التنمية بمحافظات غزة وسبل التغلب عليه"،العدد ٤، الجزء ١، تشرين الأول ٢٠١٤.

ثالثا: الندوات والدراسات

١- مركز دراسات الشرق الأوسط، "ندوة: تداعيات فوز حركة حماس بالانتخابات على القضية الفلسطينية وإسرائيل، عمان، ٢٠٠٦/١/٢٦، الرابط الإلكتروني:

http://www.mesc.com.jo/activities/Act_Discuss/seminars/mesc-15-05.html#_Toc126322993

٢-مركز دراسات الشرق الأوسط، دراسات: تقدير الموقف الإسرائيلي تجاه قطاع غزة،، عمان، ايار، ٢٠٠٨، الرابط الإلكتروني:

http://www.mesc.com.jo/Studies/Studies_11.html

رابعاً: صحيفة الدستور

١- الدستور، عمان، العدد ١٤٨٤٤، ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٨

٢- الدستور، عمان، العدد ١٤٨٨٧، ٢٧ كانون الأول ٢٠٠٨

٣- الدستور، عمان، العدد ١٤٨٨٨، ٢٨ كانون الأول٢٠٠٨

٤- الدستور، عمان، العدد ١٤٨٨٩، ٢٩ كانون الأول٢٠٠٨

٥- الدستور، عمان، العدد ١٤٨٩٠، ٣٠ كانون الأول ٢٠٠٨

٦- الدستور، عمان، العدد١٤٨٩١، ٣١ كانون الأول٢٠٠٨

٧- الدستور، عمان، العدد١٤٨٩٢، ١ كانون الثاني ٢٠٠٩

٨- الدستور، عمان، العدد١٤٨٩٣، ٢ كانون الثاني ٢٠٠٩

٩- الدستور، عمان، العدد ١٤٨٩٤، ٣ كانون الثاني ٢٠٠٩

١٠- الدستور، عمان، العدد ١٤٨٩٥، ٤ كانون الثاني ٢٠٠٩

١١- الدستور، عمان، العدد ١٤٨٩٦، ٥ كانون الثاني ٢٠٠٩

١٢- الدستور، عمان، العدد ١٤٨٩٧، ٦ كانون الثاني ٢٠٠٩

١٣- الدستور، عمان، العدد ١٤٨٩٨، ٧ كانون الثاني ٢٠٠٩

١٤- الدستور، عمان، العدد١٤٨٩٩، ٨ كانون الثاني ٢٠٠٩

١٥- الدستور،عمان، العدد ١٤٩٠٠، ٩ كانون الثاني٢٠٠٩

١٦- الدستور، عمان، العدد١٤٩٠١، ١٠ كانون الثاني٢٠٠٩

١٧- الدستور، عمان، العدد ١٤٩٠٢، ١١ كانون الثاني ٢٠٠٩

١٨- الدستور، عمان، العدد١٤٩٠٣، ١٢ كانون الثاني ٢٠٠٩

١٩- الدستور، عمان، العدد ١٤٩٠٥، ١٤ كانون الثاني٢٠٠٩

٢٠- الدستور، عمان، العدد ١٤٩٠٦، ١٥ كانون الثاني٢٠٠٩

٢١- الدستور، عمان، العدد ١٤٩٠٧، ١٦ كانون الثاني٢٠٠٩
٢٢- الدستور، عمان، العدد ١٤٩٠٨، ١٧ كانون الثاني٢٠٠٩
٢٣- الدستور، عمان، العدد١٤٩٠٩، ١٨ كانون الثاني٢٠٠٩
٢٤- الدستور، عمان، العدد١٤٩١٠، ١٩ كانون الثاني٢٠٠٩
٢٥- الدستور، عمان، العدد ١٤٩١١، ٢٠ كانون الثاني ٢٠٠٩
٢٦- الدستور، عمان، العدد ١٤٩١٢، ٢١ كانون الثاني ٢٠٠٩
٢٧- الدستور، عمان، العدد ١٤٩١٣، ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٩
٢٨- الدستور، عمان، العدد ١٤٩١٤، ٢٣ كانون الثاني ٢٠٠٩
٢٩- الدستور، عمان، العدد ١٤٩١٥، ٢٤ كانون الثاني ٢٠٠٩
٣٠- الدستور، عمان، العدد ١٤٩١٦، ٢٥ كانون الثاني٢٠٠٩
٣١- الدستور، عمان، العدد١٤٩١٧، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٩
٣٢- الدستور، عمان، العدد ١٤٩١٨، ٢٧ كانون الثاني٢٠٠٩
٣٣- الدستور، عمان، العدد١٤٩٢٠، ٢٩ كانون الثاني ٢٠٠٩
٣٤- الدستور، عمان، العدد ١٤٩٢١، ٣٠ كانون الثاني ٢٠٠٩

خامساً: الروابط الإلكترونية:

١- موقع CNN العربية، "ردود الأفعال العربية والإقليمية والدولية تجاه الوضع في غزة"، الشرق الاوسط، ٥-٢-٢٠٠٩، الرابط الإلكتروني:
http://archive.arabic.cnn.com/2009/middle_east/1/6/gaza.responses/index. html

٢- هيومن رايتس، تقرير حول قصف عشوائي: صواريخ فلسطينية على إسرائيل وقذائف مدفعية إسرائيلية على قطاع غزة، ٢٠٠٧/٦/٣٠: الرابط الإلكتروني:
https://www.hrw.org/ar/report/2007/06/30/255348

٣-الطناني، معين، "حصار الرئيس والإجتياح الإسرائيلي/ ملف خاص"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، العدد ٥و ٦،كانون الثاني، وحزيران ٢٠٠٢، الرابط الالكتروني:
http://www.oppc.pna.net/mag/mag5-6/new_page_1.htm